الباب الثاني

أمريكا ومصر بعد 25 يناير 2011

من الثورة .. إلى الانقلاب

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد

الثورة فعل شعبي عفوي تلقائي غير منظم يهدف إلىٰ إحداث تغيير جذري شامل في بنية النظام السائد في المجتمع، وتختلف الثورة عن الانقلاب الذي يمكن تعريفه بأنه فعل منظم تنفذه مجموعة منظمة هدفه السيطرة علىٰ السلطة من خلال إزاحة الممسكين بها عنها والحلول محلهم في الإمساك بزمامها. ووفقا لهذا المفهوم، فإن الأصل ألا يكون للثورة قيادة معينة ترسم وتخطط وتوزع الأدوار وتحدد الهدف، بل إن هدف الثورة يتحدد بشكل تلقائي، ويتوقف ذلك علىٰ نضج الشعب الثائر في تحديد هذا الهدف والعمل علىٰ تحقيقه، وقد تتولىٰ فئات من الشعب زمام المبادرة لا لتقود الثورة ولكن لتكون في مقدمة صفوفها سعيا لتحقيق غاية الثورة فتبرز هذه الفئة في حال نجاح الثورة لقيادة مرحلة الانتقال التالية لها، وقد تواجه هذه الفئة عنف السلطة الذي قد يصل إلىٰ حد الفتك بها، فترسم هذه القيادة بتضحياتها الخطوط العريضة للثورة.

وإذا كانت الثورة فعل شعبي غير منظم، فإن فئات الثورة ليس شرطا أن تتفق آراؤها وتوجهاتها، لكن يوحدها هدف عام تتفق علىٰ ضرورة تحقيقه لمصلحة المجموع، فجوهر الثورة هو الاختلاف في التفاصيل والتصارع السلمي للأفكار، والاحترام المتبادل بين الفئات لخصوصيات بعضها والاتفاق علىٰ تجاوز تلك الخصوصيات، ومن هنا فإن وسائل حماية الثورة ذاتية تتمثل في نضج ووعي شبابها وإيمانهم بنبل أهدافها وغاياتها، باعتبار أن الثورة انطلقت لتحمي قيما سامية تعرضت للانتهاك والانتقاص، بغض النظر عن الثمن الذي تدفعه مقابل ذلك[1].

ويتم النظر كذلك للثورة علىٰ أنها "أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنىٰ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تؤدي إلىٰ انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد، هو ما يفرض أهمية توحيد القوىٰ الثورية وتنظيمها وأهمية العوامل الذاتية في توعية الجماهير وقيادتها. وتشكل وحدة الظروف الموضوعية والذاتية القانون

(1) د. عبد الرحمن أحمد المختار، أبجديات في فلسفة الثورة، 30/ 3/ 2011. الرابط:
http://marebpress.net/articles.php?id=9692&lng=arabic

الأساسي للثورة، كما تؤكد علىٰ ضرورة الحفاظ علىٰ مسار الثورة من الانحراف"[1].

وإعمالاً للقانون القائل بأن "لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومضاد له في الاتجاه"، فإن لكل ثورة ثورة أخرىٰ مضادة، وأصبحت القاعدة أن كل ثورة معرضة لثورة مضادة، فالثورة تحمل فىٰ ثناياها الحلم بميلاد جديد علىٰ المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من حيث القيم والأفكار والعلاقات والأدوات، فهي نقلة من حالة أدنىٰ إلىٰ حالة أفضل. إلا أن القوىٰ القديمة التىٰ قامت الثورة ضدها لا تعترف بضرورة التغيير وتعمل علىٰ بقاء الأمر علىٰ ما هو عليه، ولهذا تتحالف لوأد الثورة[2].

فالثورة المضادة كمصطلح تعني، "إجراء مضاد لإجهاض الثورة الحقيقية وإلهاء الشعب والمجتمع عن البحث فىٰ المطالب والأهداف التي قامت من أجلها الثورة ومدىٰ تحقيقها، فهي حركة انقلابية تعمل علىٰ حرف مسار الثورة الشعبية التي اسقطت نظاما دكتاتورياً في محاولة لإعادة نفس ذلك النظام بصورة أو بأخرىٰ يقوم بها إما فلول النظام أو أي جناح ثوري يحاول الاستفراد بالقيادة ليمارس ما كان يمارسه النظام الدكتاتوري من قبل الشعب"[3].

أو هي تلك "الثورة التي تعقب ثورات الشعوب ويخطط لها وينفذها أتباع النظام الحاكم وأنصاره والمنتفعون من ذلك النظام لإجهاض الثورة الشعبية القائمة ضد النظام الفاسد وإنهاكها. وذلك باستخدام العديد من الطرق والأساليب كنشر الإشاعات والأكاذيب بين أبناء الشعب واستخدام البلطجية في إشاعة الفوضىٰ وعمليات السلب والنهب لزعزعة استقرار البلاد ونشر الرعب بين المُواطنين ليترحموا علي النظام البائد والمطالبة بإبقائه أو عودته من أجل الأمن في البلاد"[4].

---

(1) عامر صالح، أحجار الدومينو ـ سقوط نظام الدكتاتورية العربية ومستلزمات الحفاظ علىٰ الانجاز، الشبكة العربية العالمية، الاثنين،05 سبتمبر 2011.

(2) سمير مرقص، الثورة المضادة ـ طبيعتها ودوافعها، صحيفة المصري اليوم، عدد 12/ 6/ 2012، الرابط: http://www.almasryalyoum.com/node/913051

(3) عثمان الصلوي، الثورات المضادة وخطرها علىٰ مستقبل الشعوب، الخميس 28 يونيو 2012. النص متاح علىٰ الرابط التالي:

http://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=11&news_id=33616

(4) محمود عبد الله الباز، الثورة المضادة وكيفية القضاء عليها ؟؟، 7/ 4/ 2011، الرابط:
http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=459625&pg=1

إن الثورة المضادة تنبع من ثنايا الثورة الحقيقية، فهي ثورة في الشكل وليست في المضمون، في الآليات وليس في الأهداف، في المطالب وليس في النوايا، وتتبع قانون الثورات، وتتبني نفس الشعارات من أجل إجهاض الثورة من داخلها بعد أن فشلت أجهزة الأمن في القضاء عليها من خارجها وفي مواجهتها. وتراهن قوىٰ الثورة المضادة علىٰ إمكانية عودة النظام القديم وجماعات المصالح، وعودة الشعب إلىٰ طبيعته الراضية المستكينة، واستعداد بعض النخب للتعاون مع أي نظام جديد لعقلنته وتبريره وإعطاء شرعيته، وعلىٰ هذا النحو تتحول الثورة إلىٰ انتفاضة، والانتفاضة إلىٰ هبّة، والهبّة إلىٰ تمرد، والتمرد إلىٰ خروج علىٰ القانون والنظام. وتنتهي الدورة الثورية الصغرىٰ التي تتم في نفس الجيل. وتصبح الثورة استثناء، والاستقرار هو الأساس. وتتحول الثورة إلىٰ تاريخ، تتعلم منه الشعوب[1].

وإذا كانت الثورة المضادة نتيجة حتمية تواجهها كل الثورات، فإن طبيعة هذه الثورة المضادة وسبل مواجهتها تختلف باختلاف طبيعة الثورة الحقيقية ونمطها وتماسك المنادين بها ووضوح أهدافها، ومن هنا تكون المراحل الانتقالية في عمر الثورات وفقًا لطبيعة الثورة المضادة، ووفقًا للقدرة الثورية علىٰ التدعيم والتوسع والاستمرار حتىٰ تحقق أهدافها فىٰ بناء نظام جديد وليس مجرد هدم نظام قديم[2].

وبين الثورة والثورة المضادة، يأتي تناول السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية بين 25 يناير 2011، تاريخ تفجر الثورة الشعبية المصرية، وحتىٰ 25 يناير 2014، الذي يواكب الذكرىٰ الثالثة للثورة، وبيان أبعاد ومحددات وتطورات هذه السياسة وانعكاساتها علىٰ مسار الثورة المصرية، مع محاولة تحليل تأثير الثورة المصرية علىٰ الدور الأمريكي في المنطقة العربية، حاضره ومستقبله.

(1) د. حسن حنفي، الثورة المضادة، موقع التجديد العربي، السبت،19 مارس 2011.

(2) د. نادية مصطفىٰ، مصر وواجب الوقت في مواجهة الثورة المضادة (1-3)، موقع أون إسلام، 19/05/2011.

obeikan.com

الفصل الأول
السياسة الأمريكية وثورة يناير
بين التضحية بالحليف ...
وترويض الثائرين

obeikan.com

obeikan.com

تقسيم

تفاوتت المواقف والاجراءات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ثورة 25 يناير 2011، منذ اليوم الأول للثورة، وخلال العام الأول بعد تنحي مبارك، وخلال هذه الفترة القصيرة بعمر الزمن، الهائلة بعمر التحولات التي شهدتها مصر، يمكن التمييز فى إطار السياسة الأمريكية بين أربعة مراحل فرعية، الأولي، من بداية الثورة (25 يناير) وحتىٰ تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في11 فبراير 2011، والثانية، من 11 فبراير وحتىٰ الانتخابات البرلمانية (28 نوفمبر 2011) والثالثة، خلال الانتخابات البرلمانية (28 نوفمبر 2011 إلي 28 فبراير 2012) والرابعة مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية وحتىٰ الانتخابات الرئاسية (23 فبراير 2012 ـ 30 يونيو 2012)".

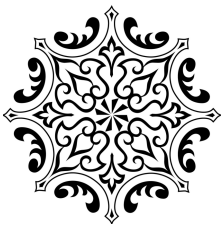

obeikan.com

المبحث الأول
السياسة الأمريكية والثورة المصرية
من البداية .. إلى التنحي

شهدت بدايات الثورة المصرية العديد من السجالات حول الأطراف الفاعلة، فى الداخل والخارج فى إدارة الأحداث والتطورات والتحولات غير المسبوقة التى تشهدها البلاد، وأى من هذه الأطراف الأكثر تأثيراً فى تحريك هذه الأحداث، وكان فى مقدمة هذه الأطراف، التى كانت محلا للاهتمام والتحليل القوي الغربية (ممثلة فى الولايات المتحدة والدول الأوربية)، فهذه القوي، وتحديداً الولايات المتحدة هى الشريك الرئيس فى كل تفاعلات الأحداث فى المنطقة، وترتبط بعلاقات وثيقة مع النظم الحاكمة فى الدول العربية منذ حصول هذه الدول على استقلالها بداية من منتصف الأربعينيات من القرن العشرين وحتى الآن.

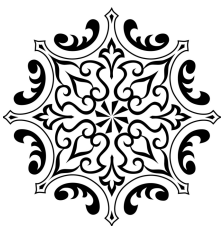

obeikan.com

المطلب الأول
محددات الموقف الأمريكي
من الثورة المصرية

ارتبط التذبذب الأمريكي وازدواجية المواقف تجاه الثورة المصرية خلال هذه المرحلة منذ تفجر المظاهرات المنددة بسياسات مبارك وفساد نظامه في الخامس والعشرين من يناير، وحتى تنحيه في 11 فبراير 2011، بالعديد من العوامل والاعتبارات، **من بينها:**

العامل الأول: المفاجأة:

فالإدارة الأمريكية لم تكن تتوقع هذه المظاهرات بهذا الحجم، وبهذه التداعيات، كما لم تتوقع مثل هذا الانهيار السريع للقدرات الأمنية المصرية، في ظل معرفتها بالطابع الأمني والاستبدادي للنظام المصري، وفي ظل التعاون الدائم والمستمر بين الأجهزة الأمنية والمخابراتية المصرية ونظيرتها في الولايات المتحدة.

العامل الثاني: التحالف الإستراتيجي:

ويتمثل في العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة ونظام مبارك، والذي شكل تابعاً حقيقياً وليس حليفاً إستراتيجياً في كل القضايا التي تهم الولايات المتحدة في المنطقة، في ضرب إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980 1988)، وفي ضرب العراق بعد الغزو العراقي للكويت (19901991)، وفي حصار العراق (بين عامي 1991-2002)، وفيما أطلقت عليه الولايات المتحدة "الحرب الدولية على الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وفي إطارها قامت بشن حربين عسكريتين الأولي على أفغانستان (في أكتوبر 2001)، والثانية ضد العراق في مارس 2003، وفي تنفيذ الأجندة الأمريكية فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي الضغط على إيران في الملف النووي، وغيرها الكثير.

العامل الثالث: الخوف من البديل:

عدم الثقة الأمريكية في الأطراف البديلة التي يمكن أن تحل محل مبارك، لأنها على قناعة تامة بأنه لو أجريت انتخابات حرة ونزيهة، فلن يكون للحزب الوطني ولكل الأحزاب الرسمية القائمة الآن، الدور الفاعل، ولكنه سيكون للإخوان المسلمين.

obeikan.com

العامل الرابع: جدوي الشعارات:

ويتمثل هذا العامل فى عدم جدية الولايات المتحدة فى تطبيق ما ترفعه من شعارات حول نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، فى أية دولة أو أية منطقة فى العالم إلا بما يتفق ومصالحها، فهذه الشعارات ما هي إلا أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي جاء التردد الأمريكي فى التعاطي مع الأزمة، لأخذ الوقت المناسب لدراسة كل الاحتمالات، وبناء عليها تقرر ما يمكن أن تقوم به، وهل تبقي علىٰ مبارك الشهور القادمة، حالما يتم إعداد البديل المناسب، أو أن يتم النقل الفوري لصلاحيات الرئيس لعمر سليمان، وهو أفضل للمصالح الأمريكية من مبارك نفسه، أو معرفة التوجهات العامة للشارع المصري، والتعاطي معها بما يتفق ومصالحها.

العامل الخامس: متغير القيادة:

فمن واقع تعاطي الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع تطورات الثورة المصرية، يمكن القول أن قرارات أوباما كان يدفعها شعور بأن هذه التحولات نتاج تراكمات سلبية عبر عدة سنوات، وأنه لا يمكن إيقافها أو إعادة الأمور فى مصر إلىٰ الوراء، كما يعتقد أن الولايات المتحدة كراعية للديمقراطية كما يراها لا يمكن أن تكون استجابتها كغيرها من الدول، ويدرك أوباما من تجاربه أن التغيير فى البلدان النامية لا يمكن مواجهته أثناء اشتعاله بالقوة أو بالمواقف العنترية، وأنه ليس من الضرورىٰ أن تتحول كل حركة شعبية إلىٰ كارثة، فهناك نماذج إيجابية، تخلصت من نظم فاسدة وجاءت بنظم كان لها دور بارز فى التنمية والإصلاح.

ومن ناحية أخري، فإن خبرة أوباما الشخصية وتجربته فى الانتخابات الرئاسية التىٰ فاز بها تتيح له فرصة متميزة للاتصال بجيل الشباب الذىٰ يصنع الثورة المصرية، وأصبح التحدىٰ الذي يواجهه هو كيفية استخدام خبرته الحياتية وقدرته الكبيرة علىٰ التواصل لدعم عملية التغيير، والموازنة بين التعاطف مع الثوار فى الشوارع، من ناحية وطمأنة العالم إلىٰ أن القوة الأمريكية مستقرة فى مواجهة التحولات التي يشهدها العالم، من ناحية ثانية. وبين هذا وذاك جاء تردده فى التعاطي مع تداعيات الثورة وتحولاتها.

المطلب الثاني
المواقف الأمريكية وتحولات الثورة المصرية

في ظل الاعتبارات السابقة جاء التذبذب والتردد نتيجة منطقية للمواقف الأمريكية في التعاطي مع تطورات الثورة المصرية، سواء على مستوي التصريحات الرسمية أو على مستوي الإجراءات التي تبنتها الإدارة الأمريكية، **خلال هذه المرحلة وذلك على النحو التالي:**

1- **بيان البيت الأبيض** (25 **يناير** 2011)؛

ومن بين ما جاء فيه: "نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف، ونتوقع من السُلطات المصرية أن ترد على أي احتجاجات بطرق سلمية. إننا ندعم الحقوق العالمية للشعب المصري، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع والانضمام إلى الجمعيات. وأمام الحكومة المصرية فرصة مهمة لتستجيب لتطلعات الشعب المصري وتنتهج إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن تحسن معيشته وتسهم في رخاء مصر. إن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع مصر والشعب المصري لدفع عجلة هذه الأهداف".

2- **بيان مساعد وزيرة الخارجية للشؤون العامة** (25 **يناير** 2011)؛

ومن بين ما جاء جاء فيه: "إننا نرصد الوضع في مصر عن كثب، وإن الولايات المتحدة تؤيد حق التعبير والتجمع للشعب كله، وعلى كل الأطراف أن تمارس ضبط النفس، وإننا نهيب بالسُلطات المصرية أن تتعامل مع تلك التظاهرات بأسلوب سلمي". وأضاف البيان: "إننا نود أن نرى الإصلاح يتحقق في مصر، وأماكن أخرى وإتاحة الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتفق مع تطلعات الشعب. وإن الولايات المتحدة شريك لمصر وللمصريين في هذه العملية التي باعتقادنا يجب أن تجري في مناخ سلمي .. وقد أثرنا مع الحكومات في المنطقة الحاجة للإصلاحات والانفتاح وإلى مشاركة أرحب من أجل التجاوب مع تطلعات الشعب، وسنواصل فعل ذلك".

3- تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأميركية (3 فبراير 2011):

والذي قال: "طالما استمر الوضع دون اتخاذ فعل ملموس يمكن أن يراه الشعب المصري، فإن خطر المجابهات الجارية والعنف سيزداد. ولذا نحن نواصل تشجيع الحكومة والمعارضة... على الالتقاء معًا الآن وبذل جهد شامل والمضي قدمًا بحيث يرى الشعب أن التغيير قادم وأن التغيير جار في الواقع".

وأضاف: إن الولايات المتحدة تتبادل مع الحكومة المصرية النصح ووجهات النظر، وتجري اتصالات يومية مع الجيش المصري ومع أعضاء من المعارضة أيضا، لكن ليس من حق الولايات المتحدة أو أي قوة أجنبية أن تُملي مَن سوف يحكم مصر. كما أن القرار الخاص بمدة بقاء الرئيس مبارك في السلطة قرار مصري، فهذه مسألة لا تتعلق بنا، إنما هي تخص العلاقة بين الشعب المصري والحكومة المصرية".

وقال إن علاقات الولايات المتحدة الخارجية "توجهها أولا وأخيراً المصالح الوطنية، مصالحنا ومصالح البلدان الأخرى. وهي ليست قائمة على أشخاص معينين، ولكن المسؤولين الأميركيين يتمتعون في الوقت ذاته بعلاقة عمل وثيقة جدا مع الزعماء غير الأميركيين".

4- زيارة فرانك ويزنر:

في الثاني من فبراير 2011، تكليف فرانك ويزنر، السفير الأمريكي السابق في مصر، ليكون مبعوثًا شخصيًا للرئيس أوباما، لبحث تداعيات الثورة المصرية، وما إن أصدر ويزنر تصريحات مؤيدة للرئيس مبارك، كانت محل انتقاد من العديد من الجهات، خرجت الإدارة الأمريكية لتعلن أن هذه التصريحات تعبر عن رأيه الشخصي.

5- مشروع ماكين/ كيري:

دعا مشروع قرار تقدم السناتور الجمهوري جون ماكين والسناتور الديمقراطي جون كيري إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، الرئيس المصري إلى نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال تضم جميع الأطياف، والبدء سريعا في انتقال سلمي وسلس إلى نظام سياسي ديمقراطي، على أن يشمل ذلك نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة تضم جميع الأطياف بالتنسيق مع زعماء من المعارضة المصرية والمجتمع المدني والجيش، لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة هذا العام".

6- تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية (4 فبراير 2011):

في كلمتها أمام مؤتمر الأمن بميونيخ (4 فبراير 2011) أعلنت وزيرة الخارجية

هيلاري كلينتون أن "الوضع الراهن في الشرق الأوسط غير قابل للاستمرار"، وقالت: "إن التحدي لجميع أصدقائنا في المنطقة، بمن فيهم الحكومات والشعوب، يتمثل في مساعدة شركائنا على اتخاذ خطوات منهجية تؤذن بمستقبل أفضل حيث يستمع لأصوات الناس وتحترم حقوقهم وتلبى تطلعاتهم. وهذه ليست مجرد مسألة مثالية بل ضرورة استراتيجية". ونبهت إلى أنه بدون إحراز تقدم ملموس باتجاه إرساء نظم سياسية منفتحة وخاضعة للحساب "فإن الفجوة بين الشعوب وحكوماتها ستتسع وستستفحل زعزعة الاستقرار". وقالت إن الشرق الأوسط يواجه ما وصفته بأنه "عاصفة كاملة ذات اتجاهات شديدة".

وأعلنت أن بعض القادة ربما يعتقدون أن بلادهم هي حالات استثنائية معفاة من المطالب الشعبية بفرص سياسية واقتصادية أكثر أو أن شعوبهم "يمكن استرضاؤها بأنصاف الحلول". وأنه: "في المدى القصير، قد تصح تلك المقولة لكن في المدى البعيد إنها مقولة متعذرة". وأشارت إلى أن وتيرة التغيير قد تتفاوت من بلد لآخر بحكم مواجهة كل بلد ظروفا مختلفة لكنها سلمت أن ثمة أخطارا قد تواكب التحول إلى الديمقراطية مثل الفوضى وعدم الاستقرار واستبدال نظام متسلط بنظام سلطوي آخر. وأضافت: "لقد أطاحت الثورات بالدكتاتوريين باسم الديمقراطية لترى فقط أن العملية السياسية اختطفها حكام متسلطون جدد يلجأون للعنف والخداع والانتخابات المزورة للبقاء في السلطة أو للترويج لأجندة من التطرف".

وقالت: "إن التحول لا ينجح إلا إذا كان مدروسا وشاملا وشفافا" مضيفة أن "أولئك الذين يتمنون المشاركة في نظام بلادهم السياسي ينبغي أن يتعهدوا بنبذ العنف كأداة من أدوات الإكراه السياسي، وباحترام حقوق أقليات بلدانهم الإثنية والدينية، والمشاركة بروح من التسامح والوفاق". وقالت: إن الولايات المتحدة تقف متأهبة لمساعدة شركائها على اتخاذ "خطوات منهجية" لإحلال مستقبل أفضل يلبي تطلعاتهم. وتحث على أن لا يكون الانتقال "شفافيا فقط بل صادقا وأساسيا جدا كي يمكن للشعب المصري، ولنا نحن في الخارج، أن نقيّم التقدم الذي يتحقق" ثم خلصت إلى القول إن الولايات المتحدة "تنظر من الخارج إلى ما يجري من أحداث فى مصر لكن هذا الأمر يعود للشعب المصري نفسه"(1).

(1) ستيفن كوفمن، كلينتون، التغيير الديمقراطي ضرورة استراتيجية، موقع أميركا دوت جوف، 5/ 2/ 2011.

7ـ تصريحات الرئيس أوباما (6 فبراير 2011):

والتي أعلن فيها رغبته في حصول عملية انتقالية منظمة وملموسة تؤدي إلى قيام حكومة تمثل الشعب في مصر، مؤكدا أن مصر لن تعود إلى ما كانت عليه. وقال: "أريد حكومة تمثل الشعب في مصر"، .. "المصريون يريدون الحرية وانتخابات حرة وعادلة، يريدون حكومة تمثل الشعب، يريدون حكومة منفتحة. وقد قلنا، يجب أن تبدأوا المرحلة الانتقالية فوراً، مرحلة انتقالية منظمة".

وشدد على أن المجتمع المصري لا يقتصر على جماعة الإخوان المسلمين، لكنه أقر بوجود مخاوف حيال مواقفهم، قائلاً: "اعتقد أنهم أحد الفصائل في مصر .. هم لا يتمتعون بدعم غالبية المصريين، ولكنهم منظمون جيدًا.. وفي أيديولوجيتهم نواح معادية للأميركيين، لا شك في ذلك .. لكن ثمة مجموعة كبيرة من الأشخاص العلمانيين في مصر، ثمة مجتمع مدني واسع يريد التقدم إلى الواجهة أيضًا .. ومن المهم ألا نقول إن الخيارين الوحيدين أمامنا هما الإخوان المسلمون أو شعب مصري مقموع .. أريد حكومة تمثيلية في مصر، ولدي الثقة بأنه إذا تقدموا في عملية منظمة، يمكننا العمل معًا".

8ـ تصريحات ديك تشيني (6 فبراير 2011):

حيث خرج ديك تشيني (نائب الرئيس السابق جورج بوش) ليشيد بالرئيس مبارك، ووصفه بأنه "رجل صالح، وصديق صالح وحليف للولايات المتحدة ونحتاج لتذكر ذلك"، وأضاف: "في النهاية أيا كان ما سيأتي في الفترة القادمة سيحدده الشعب المصري". وانتقد تشيني طريقة تعامل أوباما مع الأزمة، وقال من المهم القيام بجهود دبلوماسية بشكل غير معلن، فمن الصعب للغاية على زعيم أجنبي ما التصرف بناء على نصيحة أمريكية بطريقة ملحوظة". ورفض تشيني أن يذكر تكهنات بشأن مستقبل مبارك، وأضاف: "لا أدري. لكني أعتقد أيضا أن هناك وقتا يحل على الجميع يتعين فيه الانسحاب والمضي قدما". وقال "نصل إلى المرحلة التي تتوالى فيها السنين ويصبح التعامل مع الأعباء أكثر صعوبة. لكن هذا قرار لا يمكن أن يتخذه سوى المصريين"[1].

9ـ تصريحات جون بايدن نائب الرئيس أوباما (7 فبراير 2011):

والذي دعا لكبح وزارة الداخلية المصرية لإنهاء فوري لاعتقال ومضايقة والتنكيل

(1) وكالة رويترز للأنباء، النسخة العربية، الموقع الالكتروني، 6/ 2/ 2011.

بالصحفيين والناشطين السياسيين وناشطي المجتمع المدني، وإتاحة حرية التعبير والتجمع، وإلغاء فوري لقانون الطوارئ، وتوسيع قاعدة الحوار الوطني لتشمل طائفة واسعة من أعضاء المعارضة، ودعوة المعارضة كشريك لتطوير خارطة طريق مشتركة وجدول زمني لنقل السلطة، بجانب سياسة واضحة بعدم الانتقام".

وبين هذا وذاك، وفي إطار هذه الضبابية وتلك العبثية الأمريكية، يمكن القول أن التصريحات الأمريكية حول "الانتقال السلمي للسلطة" وليس "التنحي الفوري للرئيس حسني مبارك"، هي التي تعبر عن الموقف الحقيقي للولايات المتحدة، فالولايات المتحدة لن تسمح بتغيير النظام في مصر بشكل يمهد لتحولات جذرية من شأنها أن تخل بالمعادلة الإقليمية القائمة منذ عام 1979، منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وقيام الثورة الإيرانية، تلك المعادلة التي تقوم على تبني سياسة الركائز الإستراتيجية المتعددة، في مواجهة الأزمات التي تشهدها المنطقة، وكانت أدواتها الرئيسة إسرائيل، ومصر والسعودية وتركيا، مع تغيير الأدوار، وتغيير الأولويات وفقاً لطبيعة كل أزمة، ولكن بما يتفق في المحصلة مع المصالح الأمريكية.

9- شهادة ساتلوف أمام مجلس النواب (9 فبراير 2011):

قدم المدير التنفيذي لمعهد واشنطن "روبرت ساتلوف" شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ضمن جلسة استماع بعنوان "التطورات الأخيرة في مصر ولبنان: الدلالات المترتبة على سياسة الولايات المتحدة وعلى الحلفاء في الشرق الأوسط الكبير" في 9 فبراير 2011، ومن بين ما جاء فيها: إن رياح التغيير التي بدأت تهب في تونس ثم تحولت إلى إعصار في القاهرة سوف يكون لها تأثير على أماكن أخرى في المنطقة. ومع ذلك، فمن الخطأ رؤية الشرق الأوسط كسلسلة من قطع الدومينو التي تنتظر السقوط. فالسياق المحلي في كل دولة هو العامل المهيمن الذي يحدد استقرار أو عدم استقرار نظام معين، كما أن وضع كل دولة يختلف تماماً عن وضع الدولة التي تعقبها [من ناحية التطورات التي تحدث فيها".

وأضاف: "إنه بصرف النظر عن التركيز المكثف على تعزيز تطور مصر نحو الديمقراطية بحيث تستمر في رؤية نفسها كشريك للولايات المتحدة، ينبغي مراعاة أنه مهما كانت الشجاعة التي أظهرها شعب مصر في وجه حكومة رفضت نداءات متكررة لإجراء إصلاحات سياسية، لا يزال التغيير التدريجي والمنظم هو المسار المفضل للتغيير السياسي. وفي هذا الصدد، فإن الحالتين المصرية والتونسية تقدمان لواشنطن

الآن فرصة جديدة لإشراك القادة والشعوب العربية في البحث عن طرق لبناء أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية وتمثيلاً واستجابة وشرعية بحيث تكون خالية من الفساد وتحترم الحقوق السياسية الفردية للمواطنين.

كما ينبغي على السياسة الأمريكية أن تكون داعمة لدعاة التغيير الديمقراطي السلمي في الدول التي تبنت حكوماتها سياسات معادية لمصالحنا، كما كنا في دول قامت حكوماتها بمحاذاة مصالحنا. وعملياً فإن هذا يعني استخدام الاتصالات الأمريكية الاستراتيجية، والدبلوماسية العلنية، وغيرها من الأصول الملموسة لمساعدة ودعم فكرة التغيير الديمقراطي في إيران وسوريا وتأييد أي شعب شجاع مستعد للنضال من أجل هذا الهدف (1).

وأمام هذه التصريحات وتلك الإجراءات يمكن توصيف التعاطي الأمريكي مع الثورة المصرية، خلال مرحلتها الأولي، على أنه هروب إلى السيناريوهات التقليدية في إدارة الأزمات، وذلك من خلال تهدئة الوضع وعدم طرح خيار خاص لحل الأزمة، والمراهنة على الوقت، وتبني سياسة ردود الأفعال وفقاً لتطورات الأوضاع في مصر.

وفي مواجهة هذه السياسات يمكن القول أن الإدارة الأمريكية خسرت المزيد من مصداقيتها، أمام الشباب المصري، بل والعربي، وأصبح الربط بينها وبين النظم الاستبدادية والفاسدة أكثر قوة، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على مستقبل علاقاتها بالشعوب والنظم السياسية العربية في المستقبل القريب، وهو ما تؤكده كمؤشر أولي الشعارات المنددة بالولايات المتحدة وسياساتها، في معظم المظاهرات والاحتجاجات المصرية.

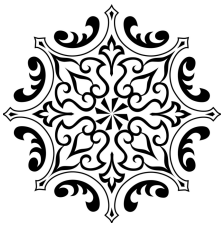

(1) روبرت ساتلوف، أفكار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة مصر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، 9/ 2/ 2011، النص متاح على الرابط:
http//arabic.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3067&portal=ar

Obeikan.com

المبحث الثاني

بين التنحي (11 فبراير) وانتخابات 2012

شهدت هذه المرحلة تصاعد الاهتمام بعدد من القضايا، والتي شكلت مصدرا لتوتر العلاقات المصرية الأمريكية بعد الثورة، **وهو ما يمكن تناوله علىٰ النحو التالي:**

أولاً: القضايا السياسية:

1- الرؤية الأمريكية للتيارات السياسية في مصر:

مع تصاعد دور التيارات الإسلامية فىٰ العملية السياسية فىٰ مصر، وبروز عدد من التيارات المتشددة علىٰ المشهد السياسي، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها البديل الأقرب للاعتدال[1]، وإمكانية التعاون معها وفق الرؤية الأمريكية، قامت الرؤية الأمريكية للقوىٰ والتيارات السياسية الرئيسة علىٰ الساحة المصرية **علىٰ النحو التالي:**

---

(1) تمثل تجربة علاقة الإخوان المسلمين بالولايات المتحدة، وفقًا لأحد الباحثين، نمطًا فريداً في علاقات دولة عظمىٰ بجماعة سياسية. وترجع جذور معضلة الولايات المتحدة في التعامل مع تلك الجماعة المصرية لمنتصف القرن الماضي، فبعد يوم واحد علىٰ تأسيس دولة إسرائيل واعتراف الولايات المتحدة الفوري بها، أرسل المرشد المؤسس لجماعة الإخوان المسلمين حسن البنا (6 مايو 1948) خطابا للرئيس الأميركي هاري ترومان يحمل تهديدا واضحا جاء فيه "إن اعترافكم بالدولة الصهيونية يعد إعلان حرب علىٰ العرب والعالم الإسلامي. وإن اتباعكم لهذه السياسة الخادعة الملتوية هو انتهاك لميثاق هيئة الأمم والحقوق الطبيعية للإنسان وحق تقرير المصير، وسيؤدي حتما إلىٰ إثارة عداء دائم نحو الشعب الأميركي، كما سيعرض مصالحه الاقتصادية للخطر ويؤذىٰ مكانته السياسية، فنحملكم المسؤولية أمام العالم والتاريخ والشعب الأميركي".

وقبل سقوط مبارك في 11 فبراير 2011 خرجت أصوات متعددة داخل الكونجرس، الذي أصبح أكثر الجهات عداء للإخوان في الولايات المتحدة، محذرة من مخاطر وصولهم للحكم حال سقوط مبارك. وعبَّر عدد من أعضائه عن القلق من فكر جماعة الإخوان المسلمين، وخطورتهم علىٰ المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

وقد ذكر الرئيس الأميركي باراك أوباما (7 فبراير 2011) عند سؤاله ما إذا كان يعتقد أن الإخوان يمثلون تهديدا للولايات المتحدة، فرد قائلا "إنهم جماعة منظمة جيدا، وهناك بلا شك بعض الشرائح داخل أيديولوجيتهم تعادي الولايات المتحدة". أنظر: محمد المنشاوي، معضلة الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين، الجزيرة نت، المعرفة، 10/ 10/ 2013. النص متاح علىٰ الرابط:

http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/8b1ba871-f075-48c0-aabd-e1e12c39ee73

* **المؤسسة العسكرية**: ستعمل الولايات المتحدة على استمرار توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار في البلاد، لا سيما وأن قيادات المؤسسة العسكرية لديها روابط جيدة بالولايات المتحدة. ولعل هذا يفسر عدم مساس الولايات المتحدة بالمعونة المقدمة للمؤسسة العسكرية والتي تبلغ 1.3 مليار دولار سنوياً.

* **الرئيس القادم**: تعمل الولايات المتحدة على تقديم دعم غير معلن لبعض الشخصيات التي لها علاقة وطيدة بها، واستغلال وجود أكثر من مرشح من أجل احتواء الرئيس القادم لمصر تحقيقا للأجندة الأمريكية. حتى لا يؤدي الدعم العلني إلى نتائج عكسية في ظل حالة الاحتقان الشعبي ضد الولايات المتحدة.

* **السلطة التشريعية**: تعمل الولايات المتحدة على استقطاب بعض العناصر الشبابية، ومساعدتهم بصورة غير علنية في تشكيل أحزاب، مع إبراز هذه الأحزاب من خلال وسائل الإعلام الخاصة من أجل ضمان نجاح نسبة منهم على الأقل في الانتخابات البرلمانية. وهذا الأمر سيتم عبر فترة زمنية طويلة، خاصة في ظل رفض فئات كثيرة من شباب الثورة الموقف الأمريكي المؤيد لمبارك من ناحية، وبسبب ضعف الثقل الشعبي لهؤلاء الشباب الذين يمكن استمالتهم، فضلا عن وجود بعض العقبات الخاصة بعملية تمويلها في ضوء قانون الأحزاب الجديد، هذا مع استمرار دعم القوى الليبرالية التقليدية إما من خلال عملية التمويل، أو من خلال الصحف ووسائل الإعلام الخاصة بها.

* **القوى السياسية**: إذا كانت الإدارة الأمريكية تعمل على إظهار قبولها بنتائج عملية التحول الديمقراطي في مصر، فإنها ستعمل على عدم سيطرة الإخوان على الساحة السياسية، عبر إثارة مخاوف الأقباط والقوى الليبرالية منهم[1].

2- قضية تمويل منظمات المجتمع المدني:

كانت هذه القضية محلا لتوتر العلاقات المصرية الأمريكية، وخاصة مع إعلان السفيرة الأمريكية في القاهرة عن تقديم منح لنحو 600 منظمة مصرية، ووصول طلبات بعدد آخر للحصول على منح مالية، وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية عرضاً لمصر يقضي بإطلاعها على أسماء منظمات المجتمع المدني المصري التي تتلقى أموالا من الولايات المتحدة مقابل عدم ملاحقة هذه المنظمات أو التعرض لها، وذلك في إطار بادرة حسن نية لحل الأزمة بين البلدين.

(1) سيناريوهات التعامل الأمريكي مع مصر ما بعد الثورة، اسلام اونلاين، الاربعاء 27 يوليو 2011.

وقد برز التوتر في العلاقات الأمريكية – المصرية، على خلفية أزمة تمويل منظمات المجتمع المدني، في **العديد من المؤشرات منها:**

* تهديد وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون"، أثناء حضورها مؤتمر "الأمن" بمدنية ميونيخ الألمانية بقطع المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر، والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار، فضلا عن 250 مليون دولار كانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت تخصيصها لمصر العام 2012.

* تحذير السيناتور "باتريك ليهي"، رئيس اللجنة الفرعية بمجلس الشيوخ، المسئولة عن الاعتمادات، من خطورة المسلك الذي تتخذه القاهرة، مؤكدا أن "بوسع الكونجرس وقف كل أشكال المساعدات الأمريكية لمصر، ما لم تتوقف هذه الحملة الشرسة على جماعات ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية العاملة في مصر بتمويل من الإدارة الأمريكية". وأضاف ليهي أن "زمن الشيكات على بياض انتهى".

* حذر أكثر من 40 نائبا أمريكيا، في رسالتين مشتركتين، وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون"، ووزير الدفاع "ليون بانيتا"، والمشير "محمد حسين طنطاوي"، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، من أن المساعدات الأمريكية لمصر في وضع خطير.

* تصريح الناطق باسم البيت الأبيض "جاي كارني" إن الخطوات المصرية ضد منظمات المجتمع المدني ستكون لها تداعيات على العلاقات الأمريكية – المصرية، بما في ذلك برنامج المساعدات الأمريكية لمصر.

* تصريحات الناطقة باسم الخارجية الأمريكية "فيكتوريا نولاند": "نحن في وضع صعب جداً للغاية على صعيد الدعم الذي نرغب في تقديمه لمصر". ولأول مرة، تتفق مؤسسات الحكم الأمريكية على ضرورة تخفيض وتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر[1].

3- العلاقات المصرية - الإسرائيلية:

حيث كانت هذه العلاقات مصدرا لتوتر جديد في العلاقات المصرية الأمريكية، على خلفية العديد من الأحداث، التي شهدتها الفترة التي يتناولها الكتاب، من بينها: عمليات التفجير المستمرة لخطوط نقل الغاز المصري لإسرائيل، والاعتداءات الإسرائيلية على الحدود المصرية وسقوط عدد من الشهداء المصريين، ثم حادث

(1) عمرو عبد العاطي، أزمة التمويل الخارجي لمنظمات العمل المدني في مصر، موقع مجلة السياسية الدولية، الجمعة 10-2-2012.

اقتحام السفارة الإسرائيلية فى القاهرة، ومطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي للرئيس الأمريكي بالتدخل لدى مصر، لإجبارها على تأمين السفارة.

4- زيارات المسئولين الأمريكيين إلى مصر:

تعددت زيارات كبار مسئولي الإدارة الأمريكية إلى مصر عقب ثورة 25 يناير، للوقوف على أهم مستجدات الأوضاع السياسية الداخلية بمصر، وكان من بينها زيارة وزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون" ووزير الدفاع "روبرت جيتس" خلال شهر مارس 2011 إضافة إلى زيارات كل من "مايكل بوزنر" مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل فى مارس 2011، و"جيفرى فيلتمان" مُساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى للقاهرة فى مارس ومايو ثم في أغسطس 2011، وزيارة "ماريا أوتيرو" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون العالمية والديمقراطية للقاهرة فى سبتمبر 2011.

كما توافد العديد من مساعدى الوزيرة "كلينتون" على مصر بهدف التفاوض حول أهم الأفكار المطروحة لحزمة المساعدات الاقتصادية المُنتَظرة خلال المرحلة الراهنة، مثل زيارة السيد "وليام برنز" وكيل وزارة الخارجية فى فبراير 2011، ووفد وزارة الخزانة الأمريكية فى مارس 2011، ثم زيارة السيدة "لائيل برنارد" وكيلة وزارة الخزانة للعلاقات الدولية فى يوليو 2011 لتناول تفاصيل الشق الخاص بمُبادلة الديون الأمريكية، وزيارة السيد "روبرت هورماتس" مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية فى مايو 2011، وزيارة مسئولى مؤسسة OPIC فى إطار متابعة حزمة المُساعدات الأمريكية لمصر.

كذلك استقبلت القاهرة العديد من أعضاء ومساعدي الكونجرس، مثل "جون ماكين" و"جوزيف ليبرمان" فى فبراير 2011، والنائب الجمهورى "داريل عيسى" والوفد المُرافق له فى مارس 2011، ثم مجددا السيد "جون ماكين فى أبريل 2011 بهدف التشاور مع المسئولين المصريين حول الأوضاع فى ليبيا، ووفد أعضاء لجنة القوات المُسلحة والأمن القومي بمجلس النواب برئاسة Roger Zakheim، نائب مدير مكتب سياسات اللجان بالكونجرس فى أغسطس 2011 .

وكذلك زيارة وفد وزارة الخارجية الأمريكية فى أبريل 2011، للتشاور حول موضوعات حوض النيل، والطرح الأمريكى للمشروعات الإقليمية الممكن تمويلها، واستقبال السفير "برنستون لايمان" المبعوث الأمريكى لشئون السودان فى سبتمبر 2011 قبل توجهه للخرطوم.

وزيارة وفد اتحاد رؤساء شركات السياحة الأمريكية TWA في إطار جهود استعادة السياحة الأمريكية لمصر، ووفد آخر من معهد Capitol Archaeological Institute التابع لجامعة جورج واشنطن للنظر في دعم جهود وزارة الآثار للحفاظ على الآثار المصرية، بالإضافة إلى زيارة وفد من رؤساء ومديرى كبريات شركات القطاع الخاص الأمريكى يومى 7-8 يونيو 2011، التى نظمتها غرفة التجارة الأمريكية في إطار ما يُسمى "Goodwill Corporate Mission" للتأكيد على رغبة وحرص القطاع الخاص الأمريكى على تعزيز الاستثمارات في مصر، وكذا وفد وكالة التجارة والتنمية الأمريكي USTDA لمصر خلال الفترة من 19 إلى 23 سبتمبر 2011[1].

ثانياً: القضايا العسكرية:

1- المناورات العسكرية المشتركة:

حيث أعلنت مصر عن تأجيل المناورات الدورية التي كانت تعقد سنويا، تحت اسم "النجم الساطع"، في ظل التحولات التي تشهدها مصر، وعدم استعداد الجيش لهذه المناورات، لاهتمامه بتأمين الداخل، وهو ما اعتبره البعض مصدر لتوتر في العلاقات، ورغبة من المجلس العسكري الحاكم في مصر في تحجيم هذه العلاقات، وهو ما أكد المجلس على عدم صحته.

كما أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية في 17 أغسطس 2011 أن الحكومة المصرية والولايات المتحدة اتفقتا بصورة متبادلة على تأجيل مناورات عام 2011 في ضوء الأحداث المتعلقة بالتحولات الجارية. وقد تم التوصل إلى القرار كجزء من محادثاتنا الثنائية. مشيراً إلى أن مناورات النجم الساطع هي تدريبات متعددة الأطراف تتم مرة كل سنتين برعاية القيادة الوسطى الأميركية وتستهدف تعزيز العلاقات بين الأطراف العسكرية وتحسين الجهوزية والتشغيل المتكافل بين القوات الأميركية والمصرية وغيرهما من قوات الائتلاف، بما في ذلك فرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا والأردن والكويت وباكستان وتركيا والمملكة المتحدة.

2- زيارات المسئولين العسكريين:

ومنها زيارة الفريق رونالد بيرجس، مدير وكالة مخابرات الدفاع الأمريكية، لمصر (7/ 9/ 2011)، وأجري خلالها مباحثات مع سامى عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة نائب رئيس المجلس الأعلى، تناولت تطورات الأوضاع بالمنطقة والمتغيرات

(1) العلاقات المصرية الامريكية، موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

علىٰ الساحتين الإقليمية والدولية خلال المرحلة الراهنة، ومناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك فىٰ ضوء التعاون والعلاقات العسكرية التىٰ تربط الدولتين.

ثالثاً: القضايا الأمنية:

1ـ مطالبة الولايات المتحدة لمصر بالقبض علىٰ 24 معتقلاً هربوا أثناء الثورة: فقد صرح دانيال بنيامين السفير الأمريكي لمكافحة الإرهاب (8/ 6/ 2011)، أنه أمد المجلس العسكري المصري قائمة تضم ما يقرب من 24 شخصاً فىٰ مصر تعتقد الإدارة الأمريكية أنهم إرهابيين هربوا خلال الثورة أو أُطلق سراحهم من السجون المصرية عقبها.

وأضاف: "لا أستطيع الخوض فىٰ تفاصيل مخابراتية ولكن ما أستطيع أن أجزم به هو أن الولايات المتحدة عبرت عن قلقها من وجود بعض الأشخاص أحراراً خارج السجون المصرية".

وقال عضو مجلس النواب الأمريكي ستيف شابوت: "إنه لشيء مقلق أن يكون لديك العديد من المساجين خارج القضبان، وأن يكون لديك قاطعون طرق ومغتصبون وإرهابيون وسفاحون يعيشون أحرارا رغم أن مكانهم الأمثل هو التواجد فىٰ السجون"[1].

2ـ تعاون الولايات المتحدة فىٰ اعتقال شبكة دولية متورطة فىٰ تهريب الآثار المصرية (27/ 7/ 2011) تضم آثارا من مصر وإيران والعراق وفلسطين من بينها مجموعة من التوابيت التىٰ ترجع لعصر الانتقال الثالث (1070-660 ق.م) والأسرة السادسة والعشرين (688-525 ق.م).

رابعاً: القضايا الاقتصادية:

تأتي الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لمصر، في حين تحتل مصر المرتبة الـ 52 في قائمة أهم شركاء الولايات المتحدة التجاريين، ويحق لمصر – من ضمن مجموعة دول نامية – الاستفادة من النظام المعمم للمزايا GSP الأمريكي والذي يسمح بتصدير بعض المنتجات المصرية إلىٰ السوق الأمريكي وإعفائها من الجمارك[2].

---

(1) وائل عبد الحميد، أمريكا تطالب مصر بالقبض علىٰ 24 معتقلاً هربوا أثناء الثورة، شبكة محيط، الخميس 9/ 6/ 2011.

(2) وصل إجمالىٰ التجارة البينية إلىٰ 9.065 مليار دولار أمريكىٰ عام 2010، حيث بلغت الواردات المصرية من الولايات المُتحدة الأمريكية 6.837 مليار دولار، والصادرات المصرية 2.228 مليار دولار، وقد بلغ العجز 4.609 مليار دولار، حيث سجلت التجارة البينية تطوراً ملحوظاً مقارنةً بعام 2009، عندما بلغ حجم التجارة البينية 7.809 مليار دولار أمريكىٰ، وعجز ميزان التجارة البينية 3.200 مليار دولار أمريكىٰ عام 2009.

وقد تعددت مؤشرات الاهتمام الأمريكي بالقضايا الاقتصادية خلال هذه المرحلة، **ومن بين هذه المؤشرات:**

1ـ تأكيدات الرئيس "أوباما" خلال خطابه – الذى ألقاه فى 11 فبراير 2011 – على الدعم الأمريكى لمصر أثناء تلك المرحلة الانتقالية الحساسة فى تاريخها نحو إرساء قواعد الديمقراطية، فقد خصصت الإدارة الأمريكية مبلغ 150 مليون دولار من بين المبلغ الإجمالي للمساعدات التي لم تستغل حتى الآن لدعم الاقتصاد الوطنى فى الوقت الحالى.

2ـ فى العاشر من مارس 2011، طرح جون كيري وماكين مبادرة لإنشاء صندوقي دعم لمصر وتونس، وأعلنا أن الصندوقين، سيحملان رسالة إلى العالم العربي برمته بأن الولايات المتحدة ستساعد الشعوب العربية على بناء اقتصاد أقوى. واعتبر كيري أن الدعم المادي الذي سيقدم يشكل استثمارا ناجحا فى مستقبل العالم العربي وفي الأمن القومي للولايات المتحدة. وقال: "إن مبادرته ستترجم الدعم المعنوي الذي قدمته الولايات المتحدة للشعبين التونسي والمصري فى الإنجازات التي حققاها، كما أنهما سيساهمان فى تعزيز الديموقراطية ودعم الاستثمارات وخلق آلاف فرص العمل فى البلدين". وأعلن أن "الصندوق المصري سيبدأ برصيد يبلغ 50ـ60 مليون دولار فيما يبدأ الصندوق التونسي بمبلغ 10ـ20 مليون دولار، مع استهداف رؤوس أموال القطاع الخاص"[(1)].

3ـ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كلينتون" عن مُقترحات أخرى لدعم الاقتصاد المصرى خلال زيارتها للقاهرة فى 15 مارس 2011، مثل مبادرة الكونجرس الأمريكى بإنشاء صندوق للأعمال Enterprise Fund، لدعم الاستثمارات الخارجية الواردة لمصر ودول الشرق الأوسط من خلال مؤسسة الاستثمارات الخارجية OPIC.

4ـ فى الخامس والعشرين من مارس 2011، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا تعرض فيه تفاصيل برامج الدعم الأمريكى للتنمية الاقتصادية فى مصر فى مرحلة ما بعد الثورة. وأوضح البيان أن مساعدات التنمية الأمريكية تهدف إلى توفير فرص لجميع

(1) من جانبه قال ماكين "إن أعضاء المجلس يهدفون إلى مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون كي تقدم عرضا ملموسا للمعونة الأمريكية للدولتين". وأضاف "إن مصر وتونس تعانيان بشكل كبير، وإن شعبيهما لا يشعران بالسعادة البالغة إزاء الدعم الأمريكي للنظامين اللذين أسقطاهما وإن هذين الصندوقين سيدللان على أن "الشعب الأمريكي يدعمهما". انظر شبكة بي بي سي، 11/ 3/ 2011، الرابط،
http،//www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110310_us_tunis_egypt_fund.shtml

المصريين. وأن الولايات المتحدة ستعمل بما يضمن أن المكاسب الاقتصادية التى حققتها مصر فى السنوات الأخيرة سوف تتواصل وأن جميع قطاعات المجتمع المصرى ستنتفع من هذه المكتسبات. وفى المدى القصير ستدعم الولايات **المتحدة البرامج التالية:**

* **صندوق المشاريع الأمريكى ـ المصرى:** ستعمل إدارة أوباما مع مجموعة من أعضاء الكونجرس ينتمون إلى الحزبين (الجمهورى والديمقراطى) لتأسيس صندوق مشاريع أمريكى مصرى يعمل على تحفيز استثمارات القطاع الخاص ويدعم الأسواق التنافسية ويوفر لمؤسسات الأعمال وصولا لرءوس الأموال المنخفضة التكاليف. وسيكون الصندوق، فى حال موافقة الكونجرس، مؤسسة لا تسعى للربح تدار من قبل القطاع الخاص وتنطلق بمنحة أمريكية، على أن يدير شئونه مجلس إدارة أمريكى مصرى مشترك.

* كما تنوى الولايات المتحدة تأسيس الصندوق بنحو 60 مليون دولار من أموال الدعم الاقتصادى لمصر. وبالإضافة إلى قيام أمريكا بتزويد الصندوق برأسمال، فإن مؤسسة الاستثمارات الخاصة فى الخارج ستكون قادرة على التشارك مع الصندوق لتوفير تمويل مشترك لمشاريع لاحقة تكون مؤهلة للحصول على استثمارات تضمنها المؤسسة.

* **دعم برنامج مؤسسة الاستثمارات الخاصة فى الخارج (أوبيك):** ستقدم أوبيك مبلغا يصل إلى بليونى دولار كدعم مالى تشجيعا لاستثمارات القطاع الخاص فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإقامة شراكات بين الولايات المتحدة وشركات عربية للترويج للنمو وإيجاد فرص عمل إقليمية. كما ستضع أوبيك أولوية لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، ومنح مشاريع مقترحة ووضع المسار السريع للموافقة بغية توفير رأسمال على وجه السرعة، شرط استيفائها لمتطلبات إثبات الأهلية.

* مساعدات اقتصادية طارئة: تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ 90 مليون دولار كمساعدات اقتصادية قصيرة الأمد لمصر دعما لمشاريع تولد فرص عمل ونموا اقتصاديا.

* **تسهيل ودعم خطابات الاعتماد لبنك الصادرات والاستيراد:** وافق بنك الصادرات والاستيراد على تقديم تأمينات قيمتها 80 مليون دولار لدعم خطابات اعتماد تصدرها مؤسسات مالية مصرية.

* **المناطق الاستثمارية والصناعية المؤهلة (كويز):** يحفز برنامج المناطق الصناعية المؤهلة النمو ويوطد شراكة الولايات المتحدة مع مصر من خلال السماح لصادرات مصرية تصنع فى هذه المناطق بدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية.

وحاليا توجد سبع مناطق صناعية مؤهلة فى مصر تضم ما يزيد على 300 مؤسسة صناعية تصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة تنشط مع مصر لمعالجة مسائل معلقة لغرض توسيع برنامج المناطق هذا.

* **التكامل الإقليمى**: أكد البيان أن نمو مصر فى المدى البعيد يعتمد على تعميق الروابط الاقتصادية مع المنطقة والعالم عموما، بما يضمن أن مساعدات ذات أولوية لمصر سيتم تنسيقها وتوافقها مع المصالح الفضلى والطويلة الأجل لمصر والمنطقة(1).

5- إعلان الرئيس أوباما خلال خطابه الذى وجهه للشرق الأوسط يوم 19 مايو 2011، عن حزمة من المساعدات الأمريكية للاقتصاد المصرى، جنباً إلى جنب مع الاقتصاد التونسى، للتعبير عن الدعم الأمريكى لإرادة الشعوب ولاستكمال كفاح شعوبهما نحو الإصلاح والتطوير خلال تلك المرحلة التاريخية الراهنة، وذلك من خلال القنوات التالية: الاتفاق مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتقديم برنامج لتطوير الاقتصاد المصرى، خلال قمة الدول الصناعية الثمان الكُبرى التي عقدت بفرنسا، ومُبادلة الديون المصرية بمقدار مليار دولار، يتم استغلالها فى شكل قروض وضمانات قروض، وتخصيص اعتماد مليار دولار من صندوق تنمية المشروعات لمؤسسة الاستثمارات الخارجية OPIC، الذى خصصه الكونجرس لدعم مشروعات القطاع الخاص بمصر وتونس، والتنسيق مع الاتحاد الأوروبى بشأن البدء فى إعداد اتفاقات للتجارة الحُرة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

6- أقرت اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية التابعة للجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكى مشروع قانون اعتمادات وزارة الخارجية والعمليات الخارجية للعام المالى 2012 خلال شهر يوليو 2011، ويتعين أن يستتبع ذلك إقراره من لجنة الموازنة، التى تحيله لمجلس الشيوخ للإقرار النهائى. وتضمن مشروع القانون تقديم مساعدات عسكرية لمصر بمقدار: (1.3 مليار دولار) على أن تشمل أنشطة وبرامج خاصة بتأمين الحدود فى سيناء، وتخصيص مبلغ 250 مليون دولار مساعدات اقتصادية، بحيث يتم استغلال جزء منها للأنشطة الداعمة لإجراء الانتخابات، وحماية حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني(2).

---

(1) الصفحة الرسمية للحكومة الأمريكية، النص متاح على الرابط التالي:
http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/2011/March/20110316112405x0.339851.html?CP.rss=true

(2) العلاقات المصرية الامريكية، موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

7ـ شهد شهر سبتمبر 2011، مرحلة جديدة من المباحثات الاقتصادية، بين وزير التجارة والصناعة المصرىٰ مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة (8/ 9/ 2011). وخلالها تم التأكيد علىٰ أهمية تفعيل وتنشيط الشراكة الإستراتيجية الاقتصادية بين الدولتين، وكذا تطوير العلاقات التجارية المشتركة والاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري وذلك من خلال التعاون المشترك لتنمية الاستثمار وزيادة معدلات التجارة البيئية مشيرا إلي ضرورة فتح قنوات جديدة للعلاقات التجارية بما يسهم فىٰ زيادة الترويج للصادرات المصرية فىٰ السوق الأمريكية والأسواق المرتبطة بها.

كما تم إستعراض زيادة التعاون فىٰ مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير التمويل اللازم والدعم الفني لتلك المشروعات، وكذا مساعدة الجانب الأمريكي لمصر فىٰ جذب الاستثمارات للمشروعات الكبيرة من خلال دعوة شركائهم الأوروبيين للدخول فىٰ شركات لإقامة مشروعات تنموية كبيرة فىٰ السوق المصرية هذا فضلا عن الاستفادة من الخبرة الأمريكية فىٰ مجال التكنولوجيا المتقدمة للمساهمة فىٰ تطوير مراكز التكنولوجيا المصرية وزيادة التبادل المعرفي فىٰ هذا المجال والتعاون فىٰ مجال التدريب المتقدم، والاستفادة من التجربة الأمريكية فىٰ مجال ربط مراكز البحث العلمي بالقطاعات الصناعية.

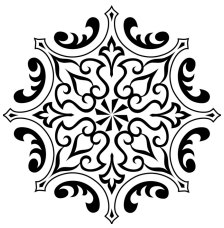

Openkan.com

المبحث الثالث
من الانتخابات البرلمانية حتى الانتخابات الرئاسية
(28 نوفمبر 2011 ـ 30 يونيو 2012)

علىٰ مستوي الداخل المصري، شهدت هذه المرحلة إجراء الانتخابات البرلمانية المصرية لاختيار أعضاء مجلسي الشعب والشوري، حيث تمت انتخابات مجلس الشعب علىٰ ثلاث مراحل بدأت 28 نوفمبر 2011، وانتهت 11 يناير 2012، وتمت انتخابات مجلس الشورىٰ علىٰ مرحلتين، وتم الإعلان عن النتائج فىٰ 25 فبراير 2012.

وخلال هذه المرحلة تعددت القضايا ذات الصلة بالشأن المصري، والتي كانت محلاً للاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت هذه القضايا والمواقف الأمريكية منها علىٰ النحو التالي:

أولاً: القضايا السياسية:

1ـ **العلاقات المصرية الغربية:**

شهدت هذه المرحلة عدد من الزيارات والتصريحات الأمريكية حول العلاقة مع مصر، ومن ذلك:

(أ) فىٰ 5 يناير 2012، أكد مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط "جيفري فيلتمان"، أنه لا يوجد شريك للولايات المتحدة فىٰ العالم العربي أهم من مصر، مشيرا إلىٰ أهمية الريادة المصرية والتي تقدم رؤية مهمة للمنطقة التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال: "إن هذا السبب يجعل "من المهم لنا أن نحافظ علىٰ مشاورات ثنائية قوية مع الحكومة المصرية". وأضاف: "إن "الشعب المصري هو المسؤول عن اختيار أعضاء البرلمان، وسيلعب هذا البرلمان دورا فىٰ حكم مصر فيما تسير مصر إلىٰ الأمام، والولايات المتحدة لا تختار من يحكم مصر بل المصريون هم من يختارون ذلك، ولكننا نؤمن أن الشراكة بين مصر والولايات المتحدة مهمة للغاية للشعبين وللدولتين". وأعرب عن الأمل "أن ترىٰ أي حكومة تأتي فىٰ مصر وتكون نتيجة لهذه المرحلة الديمقراطية الفوائد المشتركة فىٰ العلاقة المصرية الأميركية"، مؤكداً أن

العلاقات بين البلدين "قوية وتاريخية فنحن نؤمن أن هناك مصلحة مشتركة لكلا البلدين فى تلك العلاقة" (1).

(ب) فى فبراير 2012، جاءت زيارة "روث بادر جينسبيرج"، القاضية بالمحكمة العليا الأمريكية إلي مصر، علي الرغم من محاولات وضع الزيارة فى أطر غير سياسية، فإن الدلالات السياسية كانت حاضرة بقوة، فالزيارة جاءت بتكليف من وزارة الخارجية الأمريكية، وجاءت قبل تشكيل لجنة صياغة الدستور فى مصر، لتعكس أن هناك اهتماما خاصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة صياغة الدستور المصري الجديد(2).

وقد بدا اهتمام السفارة الأمريكية فى القاهرة بزيارة "روث بادر جينسبيرج" من خلال النشاط المكثف للقاضية خلال هذه الزيارة، والحرص علي لقائها مفتي الديار المصرية، ورئيس مجلس القضاء الأعلي، ولقاءاتها الموسعة مع النشطاء السياسيين وأساتذة وطلاب الجامعة. وركزت "جينسبيرج" **علي عدة نقاط، منها:**

* المبادئ التي يجب أن يقوم عليها أي دستور عصري، وبالتالي لا يمكن للدستور المصري الجديد أن يغفلها، مثل حقوق المرأة، وحرية عمل منظمات المجتمع المدني، وكانت تتحدث عن هذه النقاط من منظور الدستور الأمريكي، الذي اعتبرت كونه دستورا مختصرا له مميزات كبيرة من أهمها أنه يحمل أطرا عامة تجعله يستطيع أن يستوعب التغيرات التي تطرأ علي المجتمع، بخلاف الدساتير المفصلة، التي تحمل الكثير من المصطلحات والقوانين التي تتغير باستمرار.

* قضية دين الدولة، فأشارت إلي أنه للحفاظ علي مدنية الدولة، من المهم ألا يكون هناك دين أساسي لها، وأن تحمي الحكومة حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية المختلفة، موضحة أن الدستور الأمريكي يضمن حرية الاعتقاد، ولا يحدد دينا للدولة، حيث إن معظم الذين هاجروا إلي الولايات المتحدة كانوا أقليات دينية فى بلدانهم.

---

(1) فيلتمان ـ القاهرة أهم شريك عربي لواشنطن، وكالة د ب أ،يو بي آي، 6/ 1/ 2012

(2) وهو ما أكدته المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نولاند،حيث قالت، "إن قضاة المحكمة العليا الأمريكية يقومون بالمشاركة فى البرامج التي تقودها الخارجية الأمريكية مع نظيراتها فى الدول الأخري علي إصلاح القطاع القضائي،وصياغة التوازنات التشريعية مثل كتابة الدساتير وقوانين عمل منظمات المجتمع المدني"،كما أشارت إلي أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التقت مع القاضية روث بادر جينسبيرج قبل سفرها إلي القاهرة.

* مبدأ الفصل بين السُلطات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لكل سلطة من السُلطات الثلاث صلاحيات تمكنها من مراقبة الأخري[1].

2- الانتخابات البرلمانية:

أكد عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي أن نتائج الانتخابات التشريعية في مصر لم تكن مفاجئة، وأنه عليهم التواصل مع القيادة المصرية الجديدة وتفهمها والأخذ بعين الاعتبار إطار العلاقات معها، وتثمين ما أنجزه الشعب المصري خلال العام الماضي، فقد توصل إلىٰ تداول سلمي للسلطة حتىٰ الآن[2].

وفي مقابل هذه الدعوات، ذكرت تقارير إعلامية أمريكية أن أن رغبة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تقديم الدعم المالي لمصر، لا تحظىٰ بالقبول داخل الكونجرس الأمريكي والذي صوت بالرفض ضد تخفيف عبء الديون المستحقة علىٰ مصر، وضخ المساعدات المالية إليها خلال تلك الفترة التي يهتز فيها الاقتصاد

(1) سامي القمحاوي، الرسائل السياسية في زيارة قاضية المحكمة الأمريكية لمصر، صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45717، الاثنين 6 فبراير 2012.

(2) في هذا السياق قال النائب الديمقراطي "كيث إليسون"، "إن الولايات المتحدة لا تشعر بأي قلق من سيطرة الإخوان المسلمين علىٰ البرلمان في مصر"، مضيفا، "أنه علىٰ الولايات المتحدة التعاون مع مصر كحليف وشريك". وقال، "أعتقد أنه علىٰ الولايات المتحدة احترام خيار الشعب المصري والعمل مع مصر كشريك وحليف بغض النظر عن هوية من يختاره المصريون، والولايات المتحدة لا تفرض قيادة علىٰ أي بلد في العالم، ولكننا كشعب من شعوب الأرض لدينا الحق في أن نتوقع من دول العالم بما فيها الولايات المتحدة ومصر أن تصونا حقوق المرأة والأقليات، والولايات المتحدة ليس لديها أي مخاوف من صعود الإخوان المسلمين طالما أن هذه الجماعة تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان".
كما دعت النائبة الديمقراطية "شيلا جاكسون" حكومة بلادها إلىٰ التواصل مع مصر للتأكد من أن الشعب المصري يتمتع بحقوقه كاملة، وقالت، "أي شكل من أشكال الحكومة وأي جماعة تظهر في مصر لن تستطيع أن تحرم المصريين حقهم في الديمقراطية أو تعود بهم إلىٰ الوراء، وعلىٰ الولايات المتحدة أن تتواصل مع التحول في هذا البلد لتتأكد من أن الشعب يتمتع بالديمقراطية وحريته في المعتقد وأنه لا يتعرض للاضطهاد، وعلىٰ الولايات المتحدة أن تلتزم بدعم الديمقراطية في أنحاء العالم كافة".
وأكد النائب "راس كارنهان"، "أن بلاده تراقب التحول الديمقراطي في مصر عن كثب، وأن الشعب المصري قال كلمته الأخيرة من خلال انتخاب ممثليه"، وقال، "نراقب عن كثب التحول في مصر بشيء من القلق، إنه تحول كبير وتحد صعب فالشعب المصري قال كلمته وانتخب ممثليه وقد حان الوقت ليتوحدوا جميعا لإدارة البلاد، فهناك برلمان حديث منتخب برئيس جديد وهذا الشعب أصبح له تأثير في إدارة البلاد بعد عقود من التهميش، وآمل أن يتكلل هذا التحول بالنجاح فمصر بلد مهم وحليف مهم". (أنظر، أعضاء بالكونجرس الأمريكي يؤكدون ضرورة التواصل مع القيادة المصرية الجديدة، صحيفة الشروق، 2012/1/25).

المصري، وخشية أن تساند هذه الأموال قيام دولة إسلامية جديدة داخل المنطقة، خاصة أن مصر أكبر دول المنطقة من حيث عدد السكان، فضلا عن موقعها السياسي والاستراتيجي[1].

3- المجتمع المدني:

مع تصاعد قضية تمويل منظمات المجتمع المدني في مصر، وصدور اتهامات رسمية مصرية تجاه عدد من المنظمات والشخصيات الأمريكية والأوربية، تعددت ردود الأفعال الأمريكية، المنددة بالإجراءات المصرية، ففي بيان أصدره السيناتور، جون ماكين، والسيناتور جون ليبرمان، قالا: "من المثير للقلق قراءة التقارير التي تفيد بأن شركات الضغط الأمريكية تحصل على أموال من الحكومة المصرية للدفاع عن قيامها بمداهمة مكاتب المنظمات غير الحكومية ومضايقة الموظفين، وهي منظمات تدعم حقوق الإنسان والمجتمع المدني مثل المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري ومؤسسة فريدم هاوس"، وأضاف البيان: "أمر سيئ بما فيه الكفاية أن تتعارض تصرفات شركات الضغط الأمريكية، التي تعمل لصالح الحكومة المصرية، مع المصالح القومية للولايات المتحدة، والأسوأ أنهم يحاولون فرض نفوذهم بما يتعارض مع القيم الأمريكية، وهذا ما تفعله جماعات الضغط، التي تعمل لصالح الحكومة المصرية في واشنطن في هذه الحالة".

وطالب البيان هذه الشركات، حث الحكومة المصرية على وقف حملتها على المنظمات غير الحكومية، ويجب تسجيل هذه الجمعيات فورًا ووقف ترهيب الموظفين الذين يعملون فيها من المصريين والأمريكيين وإعادة الممتلكات التي صودرت في هذه المداهمات غير المبررة ضد هذه المنظمات"[2].

---

(1) في هذا السياق قال "ستيفن هادلي"، مستشار الأمن القومي للرئيس السابق جورج بوش، "المهم جدا هو كيف تتحول مصر التحول الديمقراطي الآمن للولايات المتحدة، مشيرا إلى أن الثورة الإيرانية بدأت أيضا بإعلان الديمقراطية قبل إنتاج دولة سلطوية، وبحلول الوقت الذي لم يوضح الوضع، فقدنا الكثير من نفوذنا بالمنطقة، بسبب الوجود الإيراني، ولذلك من الأفضل أن نبدأ باستخدام نفوذنا الآن في مصر بدلا من دعمها لتتحول إلى إيران أقوى"

كما ذكرت النائبة "إيلينا روس"، رئيس لجنة الشئون الخارجية، "مصر كانت تحصل على المساعدات لحفظ الأمن القومي للولايات المتحدة، والآن نحتاج إلى الاطمئنان أولا، حول طبيعة القيادة المصرية الجديدة، وجدول أعمالها، والتزامهم بالسلام، والأهم من ذلك، الالتزام بوجود علاقة قوية مع الولايات المتحدة".

(2) هبة القدسي، الكونجرس يعقد جلسة استماع لمناقشة الأوضاع في مصر، المصري اليوم، 19 يناير، 2012، http://www.almasryalyoum.com/node/36825//

وفي 20 فبراير 2012 أدلىٰ عضو مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور جون ماكين ببيان في مؤتمر صحفي في القاهرة[1]، قال فيه: "لقد رتبنا هذه الزيارة قبل تصاعد التوتر فيما يتعلق بقضية المنظمات غير الحكومية مؤخرًا. ولذلك فإن هدفنا من المجيء إلىٰ هنا ليس محاولة للتفاوض علىٰ هذه المسألة الحساسة ذات الأهمية البالغة. إننا نترك ذلك لحكومة مصر، والسفارة الأميركية، وسفارات الدول الأخرىٰ المعنية بالأمر".

وأضاف: "إننا جئنا هنا للاجتماع مع أعضاء البرلمان الجدد المنتخبين حديثا والمنتمين إلىٰ مختلف الأطياف السياسية، ومع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، ومع المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، وللمشاركة في مؤتمر مع الشركات التجارية المصرية والأميركية التي تسعىٰ لزيادة الرخاء والتنمية لكل من شعبينا. وإلىٰ كل هذه الجماعات المختلفة، أكدنا مجددًا علىٰ دعم الولايات المتحدة، والكونجرس لسيادة وتطلعات الشعب المصري، ونقلنا رغبتنا القوية في التعاون، باعتبارنا شركاء وأصدقاء، مع الحكومة الديمقراطية الجديدة".

وحول قضية المنظمات قال ماكين: "إن الغالبية العظمىٰ من الأشخاص الذين يعملون لهذه المنظمات هنا في مصر ليسوا أجانب، بل مصريين. وعملهم يسعىٰ لدعم هؤلاء الشركاء المصريين في الضغط من أجل إقرار سيادة القانون، والانتخابات الحرة، والإعلام الحر، واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس، وغيرها من المبادئ الجوهرية اللازمة لقيام مجتمع ديمقراطي. وقد كانت هذه المساعدات أكثر أهمية بسبب بعض القوانين التي تحد من حرية المنظمات غير الحكومية المصرية للعمل نيابة عن مجتمعها المدني وتطلعاته الديمقراطية، في عهد مبارك وحتىٰ اليوم".

وأضاف: "موضوع المنظمات غير الحكومية لا يتعلق بالولايات المتحدة، علىٰ الرغم من جهود البعض لجعله عن أميركا. إنه أمر يخص مصر. ويخص منظمات المجتمع المدني والديمقراطي المصرية، والحقوق المتأصلة التي تتمتع بها، وعما إذا كان يتم احترام هذه الحقوق وحمايتها من قبل الحكومة. لقد كان تقييد الحكومة

(1) قال ماكين في بداية المؤتمر، "أنا عضو مجلس الشيوخ من (ولاية) أريزونا، وإنه لمن دواعي سروري أن أعود إلىٰ القاهرة. وقد انضم إلي أربعة من زملائي بمجلس الشيوخ هم، عضو مجلس الشيوخ لينزي غراهام من (ولاية) ساوث كارولينا، وعضو مجلس الشيوخ جف سيشنز من ولاية ألاباما، وعضو مجلس الشيوخ ريتشارد بلومنتال من ولاية كنيتيكت، وعضو مجلس الشيوخ جون هوفن من ولاية نورث داكوتا.

السابقة واضطهادها للمجتمع المدني المصري هو الذي حفز المصريين على رفع أصواتهم العام الماضي احتجاجًا من أجل حقوق الإنسان وكرامته. لقد ألهم نجاح الثورة المصرية جيران مصر. وألهم أميركا. ولا يزال يمد العالم بالإلهام. والآن، فإن المصريين لديهم الفرصة لطي صفحة عهد مبارك، وكتابة فصل جديد في التاريخ العظيم لدولتهم المستقلة. وهذا شأن المصريين، وعليهم وحدهم القيام به. وفي الوقت الذي يواصل فيه المصريون مسيرتهم التنموية والديمقراطية، فسوف تواصل أميركا الوقوف معكم، باعتبارها شريكا وصديقا لكم"[1].

4- الأرصدة المصرية في الولايات المتحدة:

أعلن سفير مصر لدى الولايات المتحدة أن "مصر طلبت من واشنطن تجميد أرصدة نحو 100 مسؤول من رموز النظام السابق بتهم تتعلق بقضايا فساد وتربح واستغلال نفوذ". وأضاف أن "السفارة تلقت عن طريق الوسائل الدبلوماسية طلبات المعاونة القضائية من النيابة العامة المصرية والموجهة إلى الدوائر القانونية بالولايات المتحدة لتجميد أي أرصدة متواجدة لمبارك وأسرته وبعض رموز النظام السابق". وأن "هذه الطلبات تضمنت أيضا شخصيات أخرى متهمة في هذا النوع من القضايا، وأن السفارة سارعت فور ورود هذه المطالبات بإحالتها إلى الجهات الأمريكية المختصة".

وأكد: أن "هناك ملفا خاصا يجمع هذه الطلبات ويتم الاستعانة به والرجوع إليه عند الحاجة، منوها بأن السفارة تتابع وبشكل متواصل مع الجهات الأمريكية المختصة تطور هذه التحقيقات والوقوف على أي إجراءات قانونية تكون قد اتخذتها هذه الجهات". وأشار إلى أن الجانب الأمريكي لم ينته من تحقيقاته، مُرجعا السبب في ذلك إلى أن الأجهزة القضائية والقانونية الأمريكية فضلت منذ مارس 2011، التعامل في هذا الأمر بشكل مباشر مع وزارة العدل المصرية". مُشيراً إلى أن الجانب الأمريكي "أخذ في الاعتبار ما تنطوي عليه هذه الحالات من احتياج لاستيفاء العديد من النواحي القانونية والفنية المرتبطة بهذه الطلبات القضائية،" مؤكدا أن "الأجهزة الأمريكية وجدت في ذلك وسيلة أيسر للتعامل واستخلاص ما قد تحتاج إليه من مستندات أو

(1) وزارة الخارجية الأمريكية، نص البيان الذي أدلى به السيناتور جون ماكين في القاهرة، مصر، 20 فبراير 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:

http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/02/20120222140138x0.6850048.html#ixzz2kTsNby9G

بيانات إضافية لدىٰ وزارة العدل"[1].

ثانياً: القضايا العسكرية:

خلال هذه المرحلة، تصاعدت حدة التوتر بين القاهرة وواشنطن، علىٰ خلفية إحالة مجموعة من النشطاء والمسئولين الأمريكيين فىٰ منظمات غير حكومية للمحاكمة فىٰ مصر، وأنهي الوفد العسكري المصري زيارته لواشنطن فجأة، وقد أكد الوفد المصري للمسئولين والشخصيات التي التقي بهم فىٰ واشنطن، أن تعامل الحكومة المصرية مع منظمات المجتمع المدني شأن خاص بالقضاء المصري الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وشدد علي أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة قوية، وهي لمصلحة الطرفين، ومن الطبيعي أن تشهد أحيانا بعض التوتر، وقال: أنه لا توجد دولة علي وجه الأرض تقبل أن يتدخل أحد فىٰ قضائها"[2].

وعسكريًا أيضًا، أفرجت ادارة أوباما (23 مارس 2012) رسميا عن المساعدات العسكرية لمصر، حيث وافق الكونجرس علىٰ المساعدات العسكرية البالغ حجمها 1.3 مليار دولار لمصر وذلك للعام المالي الذي ينتهي في 30 من سبتمبر 2012. ووافق الكونجرس أيضا علىٰ مساعدات اقتصادية بقيمة 250 مليون دولار بالاضافة الىٰ "تمويل مشروعات" بما يصل الىٰ 60 مليون دولار[3].

ثالثاً: القضايا الاقتصادية:

اجتمع الممثل التجاري الأميركي رون كيرك ووزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري محمود عيسىٰ يوم 18 يناير 2012، واتفق المسؤولان علىٰ أن زيادة الاندماج فىٰ السوق العالمية يمكن أن تساعد علىٰ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري

(1) مصر تطلب من أمريكا تجميد أرصدة 100 مسؤول سابق، شبكة (CNN)، الاثنين، 2 يناير 2012.

(2) عزت إبراهيم (وآخرون)، تصاعد التوتر بين القاهرة وواشنطن.. ومصر تتمسك باحترام القانون.. الوفد العسكري يعود للقاهرة فجأة.. والكونجرس يبحث تقليص المساعدات، صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45719، الأربعاء 8 فبراير 2012.

(3) قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية فيكتوريا نولاند "تعكس هذه القرارات هدف أمريكا الاسمىٰ وهو الحفاظ علىٰ شراكتنا الاستراتيجية مع مصر تصبح أكثر قوة واستقرارا من خلال التحول الناجح للديمقراطية". وقال السناتور الديمقراطي باتريك ليهي الذي يرأس اللجنة الفرعية للمساعدات الخارجية في مجلس الشيوخ الذي كتب قانون شروط المساعدات انه ينبغي ألا تصرف الولايات المتحدة أموالا أكثر مما "تستدعيه الضرورة بشكل واضح، وأضاف: "يجب أن يدافع الجيش المصري عن الحريات الاساسية وسيادة القانون لا أن يضايق ويعتقل من يعملون من أجل الديمقراطية". أنظر: وكالة رويترز بتاريخ 23 مارس 2012.

وبالتالي تتعزز آفاق الاستثمار والنمو المستدام اللازمين لاستحداث الوظائف وخلق فرص عمل للمصريين. وأكد الوزيران على التزام الولايات المتحدة ومصر بشراكة تجارية واستثمارية قوية، على أن تتضمن خطة العمل ثلاثة أهداف رئيسية هي: زيادة الصادرات، وتوسيع الاستثمار، ودعم الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز على تحفيز استحداث وتوفير فرص العمل.

على أن تشمل العناصر الفردية للبرنامج التعاون في مجالات مثل زيادة التبادل التجاري للسلع، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقصد المشاركة التجارية، وإنشاء مبادرات لتشجيع الاستثمار وتجارة الخدمات، وترويج وتسهيل التبادل التجاري، وتجارة المنتجات الزراعية، والممارسات التنظيمية السليمة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع الابتكار.

وتتضمن الخطوات التفصيلية الأولية لتحقيق هذه الأهداف:

1ـ **تعزيز التجارة الثنائية**: إن الحكومتين الأميركية والمصرية تسعيان إلى تعزيز استفادة مصر من برامج الولايات المتحدة للمعاملات التجارية التفضيلية من خلال القيام ببعض الخطوات لزيادة استفادة مصر من برامج الصادرات إلى السوق الأميركية دون رسوم جمركية بموجب برنامج النظام الأميركي العام للأفضليات (GSP) ومن خلال وضع خطة عمل للنظر في السبل اللازمة لتوسيع نطاق استخدام المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) من خلال إعادة تأهيل المناطق الصناعية الحالية للسماح بتلقي استثمارات جديدة، وتعزيز التوسع في برنامج المناطق الصناعية المؤهلة إلى صعيد مصر، وستتعاون الولايات المتحدة ومصر لتحديد الأولويات المصرية حتى يتسنى لوزارة الزراعة الأميركية القيام بمراجعة طلبات الموافقة على استيراد المنتجات النباتية المصرية.

2ـ **تشجيع الاستثمار**: يتفق الجانبان على العمل معًا لتشجيع الاستثمار في السوق المصرية من خلال اتخاذ عدة تدابير لصالح الشعب المصري، بما في ذلك أن تعمل الولايات المتحدة مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في مصر من خلال البعثات التجارية إلى مصر وتنظيم مؤتمرات الاستثمار، وأن تصدر الولايات المتحدة ومصر بيانا مشتركا تلتزم فيه الولايات المتحدة بتعزيز نمو الاستثمارات والخدمات في السوق المصرية، وتؤكد فيه مصر على انفتاح أسواقها أمام الاستثمارات الدولية، وأن يتفق كلا الجانبين على مبادئ الاستثمار المشتركة، وأن تقوم الولايات المتحدة بتوفير المساعدة

التقنية المناسبة من الخبراء، ويشمل ذلك القطاعات الفردية التي سوف يتم تحديدها من قبل الخبراء.

3ـ تعزيز قطاع المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في مصر: تقوم الولايات المتحدة باستكشاف وسائل الدعم لتعزيز قطاع الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال تبادل أفضل الممارسات في مجال دعم قطاع الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخبرة لمساعدة هذه الشركات في مصر على المشاركة بنشاط أكبر في مجال التجارة الدولية، وإنشاء المراكز التجارية لدعم الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة في مصر لتعزيز التنمية وتقديم الخدمات للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC)لتشجيع الإقراض من البنوك المصرية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

ومن أجل دعم وتحقيق هذه الأهداف في المدى القصير، أكد الوزير الأمريكي استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة التقنية لمصر والتي ستساعد على زيادة القدرة التنافسية لمصر وتوسيع نطاق فرص العمل والنمو الاقتصادي، ومصر بدورها مستعدة لتسهيل هذه الجهود، على أن يقوم خبراء من الحكومتين بتحديد الخطوات الملموسة لخطة العمل. وقد أكدت الولايات المتحدة على أن هذه الخطوات ستكون الأساس لتجديد التعاون. كما اقترحت الولايات المتحدة أيضا تعزيز التعاون في مجالات الجمارك وشؤون العمال والتعاون الإقليمي.

ومن المقرر أن يصدر الخبراء في غضون الأسابيع القليلة المقبلة خطة عمل واسعة النطاق للتعاون تتم مراجعتها بعد ذلك من قبل الحكومتين على المستوى الوزاري[1].

رابعاً: البيانات والتصريحات الأمريكية تجاه التحولات المصرية:

1ـ تصريحات نائب وزيرة الخارجية بيرنز:

في 11 يناير 2012، قال وليام بيرنز نائب وزيرة الخارجية الأمريكي "هذه لحظة

(1) مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، بيان مشترك من الممثل التجاري الأميركي رون كيرك ووزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري محمود عيسى، 25 يناير 2012، النص متاح على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:

http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120130153651x0.4461743.html#ixzz2kTsgESMm

هامة جدا لمصر وهي تسعىٰ إلىٰ تحول ديمقراطي ناجح وإلىٰ تحقيق انتعاش اقتصادي أساسي أيضا. إنها لحظة هامة للشراكة الأميركية المصرية، ونحن نسعىٰ أيضا لبذل كل ما فىٰ وسعنا لدعم هذا الانتقال الهام وذلك الانتعاش الاقتصادي الهام. لنجاح انتقال مصر أهمية كبرىٰ لا للولايات المتحدة وحسب وليس لمصر فقط وإنما أيضا للمنطقة بأسرها. فزعامة مصر تشكل عنصرا حاسما فىٰ الاستقرار عبر المنطقة ومن المؤكد أن الولايات المتحدة ليس لها شريك فىٰ هذه المنطقة كلها أهم من مصر. وأنا أتطلع فعلا إلىٰ الوسائل التي يمكننا بها، أن نفعل ونساعد فىٰ دعم هذا الانتقال والانتعاش الاقتصادي.

وأضاف: "بالنسبة للاقتصاد، ملتزمون ببذل كل ما فىٰ الإمكان للمساعدة. ونحن لنا علاقة مساعدة ثنائية هامة جدا طويلة الأمد نتطلع قدما إلىٰ استمرارها، وزيادة البناء علىٰ التقدم الذي حققه المصريون الذي دعمناه وحققوه علىٰ مدىٰ عقود من الزمن فىٰ مجالي الصحة والتعليم وغيرهما من الميادين. ومن الحيوي أيضا معالجة المشاكل الملحة التي تواجهها مصر اليوم، لا سيما مشكلة خلق الوظائف وفرص العمل. وقد اقترح الرئيس أوباما إلغاء 1 بليون دولار من الديون علىٰ مصر، ومن أهدافنا الآن أن نتابع هذا الموضوع طالما أننا قد حصلنا علىٰ تخويل تشريعي من الكونغرس، وأن نحاول تقصي السبل التي تمكّن البليون دولار المتحررة من إلغاء الدين من خلق فرص العمل، لا سيما للشباب، وتوفير التدريب المهني والتعليم التقني الذي يعدّ الشبان ويجهزهم للتنافس علىٰ هذا النوع من الأعمال وممارستها. واقترحنا أيضا ضمانات للقروض وصندوقا للمشاريع مصممة لمساعدة المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة فىٰ مصر".

وأضاف: "لقد تمكنا من الحصول علىٰ تخويل تشريعي من الكونجرس لفعل ذلك، وهكذا سوف ننخرط مع شركائنا المصريين فىٰ وضع تفاصيل تنفيذ هذه المبادرة. كما أننا نشجع فىٰ الوقت ذاته الشركات الأميركية علىٰ الاستثمار فىٰ مصر وعلىٰ إنعاش صناعة السياحة المصرية، ونشجع التوسع فىٰ برنامج قائم حاليا لوصول سلع مصرية معينة إلىٰ السوق الأميركية معفاة من الرسوم".

وحول أزمة منظمات المجتمع المدني قال بيرنز: "أننا عندما ندعم المنظمات غير الحكومية فىٰ العالم نكون مصممين علىٰ محاولة دعم نمو سليم للمجتمعات المدنية

لأن المجتمع المدني الصحيح عنصر أساسي في أي نظام ديمقراطي سليم. نحن لا نتدخل في سياسات أي بلد. والخيارات السياسية في مصر شأن للمصريين وحدهم وليس للأميركيين. نحن لا نؤيد مرشحين سياسيين منفردين ولا نؤيد أحزابا سياسية بعينها. وإن ما نعمله هو توفير الفوائد التي جنتها التجربة الأميركية مع الديمقراطية وعرضها على جماعات المجتمع المدني المهتمة بالإفادة منها. وهو ما ينسجم مع ممارساتنا في العديد من بلدان العالم كما يتفق مع المعايير الدولية.

وحول برنامج المساعدات الأمريكية لمصر قال بيرنز: "أولاً، من الطبيعي للكونجرس أن يرصد الطريقة التي تدار بها برامج المساعدات في العالم. والحكومة الأميركية تخضع للمحاسبة من الكونجرس على كيفية إنفاق تلك الأموال. لذا توجد عملية للتدقيق تتم في هذا الصدد، وهي هامة بالنسبة لنظامنا. ثانيا، أعتقد أن هناك تفهما واسع النطاق لدى الكونجرس والحكومة الأميركيين لأهمية تحوّل مصر وانتعاش الاقتصاد المصري ولما هو في المصلحة اليوم لا مصر وحدها وإنما للمنطقة برمتها. ولذا نحن نريد فعلا أن نواصل برامجنا للمساعدة وفي إيجاد المبادرات الجديدة في سياق الإعفاء من الدين، وتقديم الدعم العاجل الذي نعتقد أنه يساعد المصريين فعلا وهم يحاولون التصدي لكل المشاكل والتحديات التي تعترضهم".

وعن العلاقة بالإخوان المسلمين قال بيرنز: "لقد دأبنا على أجراء اتصالات مع الإخوان المسلمين على مدى عقود من الزمن من خلال سفارتنا في القاهرة. وقد أوضح الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون أن الولايات المتحدة سوف تتعامل مع أي حزب ديمقراطي يلتزم بالمبادئ الديمقراطية ويتصرف بموجب القواعد الديمقراطية بما فيها عدم العنف واحترام الحقوق الإنسانية للأفراد وحقوق المرأة وحقوق الأقليات. وعليه، فإن مصلحتنا ليست مرتبطة بأي حزب سياسي يفوز بالانتخابات أو يخسر، وإنما بفوز الديمقراطية أو فشلها. ونحن سنحافظ على اتصالنا بأي حزب يظل ملتزما بتلك المبادئ الديمقراطية".

وأضاف: "سوف أؤكد على التزام أميركا المستمر تجاه الشراكة بين الولايات المتحدة ومصر، وعلى السبب الذي يحدونا على الاعتقاد بأنها هامة للطرفين، ولماذا هي ذات منفعة مشتركة للأميركيين والمصريين. وسوف أكون مهتما جدا بسلوك وأسلوب حزب الحرية والعدالة وغيره من الأحزاب في مصر تجاه المشاكل والتحديات

الفعلية القائمة في الانتظار، من حيث الاقتصاد المصري ومن حيث الانتقال السياسي ومن حيث الحقائق الإقليمية.

وحول معاهدة السلام، قال بيرنز: "إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية كانت في مصلحة المصريين فعلا كما كانت في مصلحة الإسرائيليين وفي مصلحة الأميركيين وغيرهم في المنطقة على مدى ثلاثين عاما حتى الآن. ومن مصلحة المصريين بالذات أن يحافظوا عليها لأنها توفر الأساس للتقدم نحو إقامة الدولة الفلسطينية التي يستحقها الفلسطينيون عن جدارة. وهي توفر الأساس لتحقيق سلام عربي إسرائيلي أشمل، كما تمهد لاستقرار المنطقة الذي لم تنعم إلا بالقليل منه سنين عديدة[1].

2- مكالمة الرئيس أوباما مع المشير طنطاوي:

في 20 يناير 2012 أجري الرئيس أوباما اتصالا هاتفيا بالمشير طنطاوي أكد له الشراكة الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر، وشدّد على دعم الولايات المتحدة لتحوّل مصر إلى الديمقراطية. ورحّب بانتخابات مجلس الشعب وشدّد على ضرورة التمسك بالمبادئ المشروعة عالميًا وأكد الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في مجتمع ديمقراطي. ونوّه بأنه ينبغي تمكين المنظمات غير الحكومية من العمل بحرية. كما ناقشا الوضع الاقتصادي في مصر والمباحثات الجارية بين مصر وصندوق النقد الدولي، وبحثا أهمية استمرار التعاون الوثيق في مكافحة الإرهاب وقضايا الأمن الإقليمي"[2].

3- بيان البيت الأبيض عن التحول إلى الديمقراطية في مصر

في 24 يناير 2012، أصدر البيت الأبيض بيانا جاء فيه: "حققت مصر هذا الأسبوع عدة منعطفات تاريخية هامة في تحولها إلى الديمقراطية. وأنه في (23 يناير 2012)، اجتمع نواب مجلس الشعب الذين انتخبوا بطريقة ديمقراطية لأول مرة منذ الثورة

(1) نص مقابلة مع وليام بيرنز نائب وزيرة الخارجية، على قناة تلفزيون سي بي سي المصرية، القاهرة في 11 يناير 2012، النص متاح على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:
http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120112155518x0.8242565.html#ixzz2kTtAmZgH

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، مكالمة الرئيس أوباما مع المشير طنطاوي، رئيس المجلس العسكري في مصر، 20 يناير 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120123102313x7.120478e-02.html#ixzz2kTss67Fx

المصرية، وقام المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة بتحويل السُلطات التشريعية إليهم. واليوم (24 يناير 2012)، اتخذ المشير طنطاوي خطوات لرفع حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة فىٰ مصر طيلة عقود من الزمن. وغدا (25 يناير 2012)، سيحتفل الشعب المصري بالذكرىٰ السنوية الأولىٰ للثورة التي جعلت تحول البلاد إلىٰ الديمقراطية أمرا ممكنا".

واضاف البيان: "إننا نهنئ مصر حكومة وشعبا علىٰ هذه الخطوات الهامة نحو تحقيق وعد الثورة المصرية التي ألهمت العالم. ولئن ظلت هناك تحديات عديدة، فإن مصر قطعت شوطا طويلا فىٰ السنة الماضية؛ وأملنا أن يحتفل جميع المصريين بهذه الذكرىٰ بروح من السلام والوحدة التي هيمنت فىٰ شهر يناير 2011. وسوف تواصل الولايات المتحدة الوقوف إلىٰ جانب الشعب المصري وشعوب عموم المنطقة فيما تدافع عن القيم المشروعة عالميا، وتعمل فىٰ سبيل مستقبل أفضل لجميع أبناء وبنات مصر"[1].

4. تصريحات كلينتون حول مصر فى مؤتمر الأمن فى ميونيخ:

في كلمتها أمام مؤتمر الأمن بمدينة ميونيخ الألمانية فىٰ 4 فبراير 2012 قال وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: "لقد اجتمعت بوزير الخارجية المصرية اليوم (4 فبراير 2012). وقد أتيحت لي الفرصة كي أعرب مرة أخرىٰ عن قلقنا الشديد إزاء ما يحدث لمنظماتنا غير الحكومية وللأميركيين وغير الأميركيين العاملين فيها وفي مؤسسة كونراد أديناور أيضا التي مقرها هنا فىٰ ألمانيا. ونحن لا نعتقد أن هناك أي أساس لإجراء هذه التحقيقات وهذه الغارات علىٰ الأماكن التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية، ولمصادرة أجهزتها، ولا يوجد قطعًا أي أساس لمنع خروج الأفراد العاملين فىٰ المنظمات غير الحكومية من البلاد".

وأضافت: إننا أوضحنا بجلاء أن هناك مشاكل تنجم عن هذا الوضع يمكن أن يكون لها تأثير علىٰ باقي علاقتنا مع مصر. ونحن لا نريد هذا. إننا عملنا جاهدين فىٰ العام الماضي لتخصيص المساعدات المالية وغيرها من الدعم للإصلاحات الاقتصادية

(1) البيت الأبيض، بيان من السكرتير الصحفي عن التحول إلىٰ الديمقراطية فىٰ مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 24/ 1/ 2011. الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120125143440x0.2662274.html#ixzz2kTsmRxzV

والسياسية الجارية في مصر. وعلينا أن نراجع بدقة هذه المسائل عندما يحين الوقت لكي نسمح أو لا نسمح بتقديم هذه الأموال من حكومتنا في هذه الظروف(1).

5- بيان وزارة الخارجية عن العلاقات الأميركية - المصرية:

في 3 مارس 2012، أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً عن العلاقات المصرية - الأمريكية، من بين ما جاء فيه: "إن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بعلاقة ثنائية قوية مع مصر. ورغم التوترات الأخيرة وخلافات بين الطرفين حول بعض القضايا المعينة، فإن الأركان الجوهرية لهذه العلاقة الاستراتيجية تظل قوية. ونحن نواصل العمل معاً لحماية السلام والأمن الإقليميين ومعالجة النطاق الكامل للقضايا الإقليمية المطروحة أمامنا. إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم التحول إلى الديمقراطية في مصر، ونحن نرحب بالتقدم الذي حققته مصر في إجراء انتخابات حرة لمجلسي الشعب والشورى. كما أن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي لمصر .. إن الولايات المتحدة ومصر شريكان حميمان منذ عقود من الزمن؛ ونحن نتطلع قدماً إلى شراكة وثيقة بيننا لعقود طويلة مقبلة"(2).

6- بيان كلينتون حول الدعم الأميركي لمصر:

في 23 مارس 2012، أدلت وزيرة الخارجية كلينتون بشهادة أمام الكونجرس الأميركي، من بين ما جاء فيها: لقد حققت مصر تقدماً كبيراً نحو الديمقراطية خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية، حيث شمل: إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، ونقل السلطة التشريعية إلى مجلس الشعب الجديد، والإعلان عن موعد لإنجاز الانتقال الكامل إلى الحكم المدني. ولكن لم يكتمل حتى الآن انتقال مصر إلى الديمقراطية، ولا يزال هناك عمل إضافي يتوجب القيام به لحماية الحقوق والحريات الأساسية. وقد أوضح ذلك أبناء الشعب المصري أنفسهم لقادتهم".

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في مؤتمر الأمن في ميونيخ، 4/ 2/ 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/02/20120209151828x0.5423962.html#ixzz2kTsUAK6C

(2) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من المتحدثة الرسمية فكتوريا نولاند العلاقات الأميركية- المصرية، 3/ 3/ 2012. الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/03/201203051602.html#ixzz2kTsFJDsI

واضافت: "مصر شريك أمني لنا وتضطلع بدور قيادي في تعزيز الاستقرار والسلام الإقليميين. وقد حافظت مصر على السلام مع إسرائيل لمدة تربو على الثلاثين عاماً. وهي تساهم في جهود وقف انتشار الأسلحة النووية ومكافحة تهريب الأسلحة وتسهل عمل بعثاتنا بدءاً من أفغانستان ووصولاً إلى مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي".

وأكدت: "إننا ملتزمون بدعم الشعب المصري وهو يناضل في سبيل الكرامة، والفرص، والحقوق، والحريات التي ضحى من أجلها بالكثير. ويشمل دعمنا هذا حماية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور حاسم الأهمية في بناء الديمقراطية في مصر. بيد أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ بشأن محاكمة الناشطين في المجتمع المدني وقد أعربنا عن هذه الهواجس على أعلى المستويات، وطالبنا بوضع حد للمضايقات". كما أكدت على: "إننا نجدد التأكيد على دعمنا لمصر، ولإنجازاتها التاريخية حتى الآن، وللمسيرة الديمقراطية التي تمر بها، ولشراكتنا الدائمة معها"[1].

المرحلة الأولى: ملاحظات تقييمية

في ظل تداعيات الثورة المصرية، كانت الخيارات ومساحة المناورة محدودة أمام صانع القرار الغربي عامة، والأمريكي خاصة، فالإدارة الأمريكية وجدت نفسها أمام خيارين: الأول، المطالبة بشكل صريح وفي وقت مبكر برحيل الرئيس مبارك، وهنا ستدعم الحجة القائلة بوجود أياد أجنبية خلف الانتفاضة الشعبية ضد نظام حكمه. والثاني، التزام الصمت تجاه ما يحدث، وهنا ستتعرض لموجة من الانتقادات داخليا وخارجيا بسبب معاييرها المزدوجة الشهيرة، لأنها من جهة ترفع شعار المناداة بالحرية والديمقراطية، ومن جهة أخرى تدعم الأنظمة القمعية الحليفة لها في المنطقة. الأمر الذي بدا معه أن الحذر الأميركي في التعاطي مع أحداث الثورة الشعبية في مصر قد مكن هذه الثورة من الحفاظ على واحد من أهم مقوماتها، وهو مرجعيتها الشعبية، واستقلاليتها التامة عن أي تأثير خارجي. وفي سياق المواقف الأمريكية، **تبرز عدة ملاحظات أساسية:**

الملاحظة الأولى: تتعلق بالاتصالات المتعددة التي قام بها كل من وزير الدفاع

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان صادر عن فكتوريا نولاند، المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية حول الدعم الأميركي لمصر، 23/ 3/ 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/03/201203262759.html#ixzz2kTrz5Oku

ورئيس الأركان الأمريكيين مع نظيريهما المصريين على مدار أيام الأزمة، والتى فسرها البعض على أنها محاولة للتأكيد على قادة الجيش المصرى بعدم التورط فى أعمال عنف ضد المتظاهرين، أو فض هذه الاحتجاجات عن طريق القوة.

الملاحظة الثانية: أنه رغم الارتباك الأمريكى، فقد كشفت الأزمة عن تغيرات فى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، من وجهة نظر البعض، لصالح استراتيجية جديدة تقوم على دعم عملية تحول ديمقراطى تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى حفظ الترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة كأساس لا يمكن الخروج عنه مع ترك الشئون الداخلية للتفاعل، مع السعى لضبط مسارات هذا التفاعل لكى لا ينتج عنه وصول نخب معادية للولايات المتحدة إلى السلطة.

وهو ما دفع البعض إلى القول بأن التعامل مع الحركات الإسلامية، كطرف أساسى فى المجتمعات العربية، سيكون أحد مكونات الاستراتيجية الأمريكية فى المرحلة المقبلة، كتكريس للتحول من سياسة المواجهة إلى سياسة الاحتواء، مع وجود تقدير عام أن إطلاق حرية الحركة والتفاعل لهذه الحركات مع القوى السياسية الأخرى فى المجتمع سوف يؤثر بلا شك على خطابها ومضمون أطروحاتها السياسية، عبر مواجهتها للواقع واضطرارها لمحاولة تقديم حلول واقعية لمشاكل مجتمعاتها، بالإضافة إلى أن تحولها من حركات تتعرض للقمع والملاحقة، إلى قوى سياسية معترف بها سياسيا وقانونيا، سوف يؤدى إلى انتقالها إلى مناخ جديد، سوف يشهد عمليات واسعة للفرز بين الاتجاهات والأفكار والأجنحة المتعددة بداخلها، كما سوف يفتح المجال للصراعات الجيلية داخل هذه الحركات، بما يعنى أنه يمكن عبر وسائل عدة، تقليل فرص هذه الحركات فى الانفراد بالسلطة أو إحداث تحولات جوهرية تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وسياساتها[1].

الملاحظة الثالثة: إن الولايات المتحدة لها مصالح متجذرة وكثيرة في المنطقة، ومن هنا فإنها في حالة استنفار، وفي تفكير دائم حول ما يمكن أن يطرأ من تطورات، وحول السياسات المتنوعة التي يمكن إتباعها مستقبلا في مصر، أو من أجل تقليل الخسائر المتوقعة من استمرار عدم الاستقرار فيها، ولهذا ليس مستبعدا أن تحاول

(1) هانئ رسلان، "الموقف الدولى والعربى من ثورة 25 يناير فى مصر"، ورقة مقدمة فى ندوة " ثورة 25 يناير: الأبعاد والتفاعلات والمستقبل"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 27 فبراير 2011.

التدخل بطريقة أو بأخرىٰ من أجل حرف الثورة عن مسارها الشعبي والوطني، كما تملك الكثير من العملاء في البلدان العربية، وهىٰ قادرة علىٰ إحداث الفتن بطرق متعددة، وعلىٰ تقديم مختلف أنواع الدعم لبؤر الفساد والإفساد التي ما زالت موجودة حتىٰ الآن في البلدان التي تشهد الثورات.

الملاحظة الرابعة: ليس من سياسة الولايات المتحدة الاستقواء بالشعوب، وإنما إذلال الشعوب. فقد عملت بالتعاون مع دول غربية أخرىٰ علىٰ مدىٰ عقود من الزمن علىٰ صناعة الزعماء العرب لكي يكونوا مخلصين لخدمة مصالحها، واعتمدت صناعة الزعماء علىٰ عدد من العناصر أهمها: الإغراء بالسلطة، وتقديم الأموال حيثما كان هناك ضرورة، والإغراق بالمتع، والتوريط من خلال المال والجنس، ودعم أجهزة الأمن المختلفة للتسلط علىٰ الناس، وتوظيف الجيوش للصراعات الداخلية العربية، ولذلك ليس من العسير علىٰ الدول الغربية تبديل الحكام العرب، وليست بحاجة لثورات شعبية لتحقيق ذلك. ولو تم التبديل بصمت فسيشكل ضمانة أكيدة بأن الحاكم الجديد لن يكون مشاغبا[1].

الملاحظة الخامسة: إن النهج الأمريكي الراهن يقوم علىٰ الوقوف علىٰ بعد واحد من كافة الأطراف والتيارات السياسية في مصر، والحفاظ علىٰ اتصالات مع كافة القطاعات المختلفة من المجتمع، في إطار خليط من الواقعية وانتهاز الفرص والتدخل دون أن يتبين أنها تتدخل، وهو ما وصفه البعض بأنه "سياسة خارجية قليلة التكاليف عن طريق الاحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة وإيجابية مع كل الأطراف. فتضمن الولايات المتحدة أنه أيا كانت النتيجة، فإنها ستبقىٰ في الصورة كلاعب دائم علىٰ قدر كبير من الأهمية، وهذا ما أكده تصريح أوباما بعد رحيل مبارك، بقوله: "ستستمر الولايات المتحدة في لعب دور الصديق والشريك لمصر ونحن علىٰ استعداد لتقديم أية مساعدة ضرورية ونطلب أن يتم انتقال حقيقي وصادق إلىٰ الديمقراطية"[2].

---

(1) د. عبد الستار قاسم، التشكيك بالثورات العربية، الجزيرة نت، المعرفة، 22/ 3/ 2011، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D8E6DD48-2584-4475-B5BB-6A0EDAAFBC83.htm?GoogleStatID=28

(2) ماكسميليان فورت، مصر والإمبراطورية الأميركية، الجزيرة نت، 16/ 2/ 2011، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE3E9AEB-244D-4FDD-A7BC-8BFA94BF6FFC.htm?GoogleStatID=2

الملاحظة السادسة: أن طول الفترة الانتقالية في مصر، يوفر فرصة كافية للقوى الخارجية تمكنها من التأثير على الوضع الداخلي، وستبذل جهدا مضاعفا لاستثمار الوضع المستجد ومحاولة الحضور في الساحة بأي صورة، فقد سارعت الإدارة الأمريكية إلى زيادة المعونة لمصر بمقدار 60 مليون دولار، وتخصيص 150 مليون دولار لدعم التحرك الديمقراطي المصري في الموازنة الجديدة، وهذا القرار يراد به في أحسن فروضه دعم الجماعات والمنظمات التي تتوافق مع المصالح الأمريكية، ومحاولة التأثير على مسار العملية الديمقراطية من خلال المنابر الداخلية ذات الصلة بالأمريكيين أو المرحبة بالتمويل الخارجي[1].

الملاحظة السابعة: وجود قناعة بين تيار واسع من المحللين الأمريكيين بأن القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي، قامت بخدمة قضية الديمقراطية في العالم أكثر مما قامت به الولايات المتحدة وشبكة مؤسساتها الواسعة، وأن التقنيات الاتصالية الجديدة أصبحت آليات جديدة للثورة، ووفرت أدوات جديدة للمعارضة السياسية، وأن الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية فقدت قدرتها علي العمل المميز، وصارت عاجزة عن التنبؤ بالأحداث الكبرى، وتهتم فقط بالعلاقات الشخصية للرؤساء، وهو ما يتطلب ضرورة أن ترتقي أمريكا إلي مستوي القيم التي تنادي بها، وألا تجلس مجددا في مقاعد المتفرجين[2].

ومع هذه الملاحظات تعددت التوصيات التي طرحها المفكرون الأمريكيون، حول تفعيل الدور الأمريكي في التعاطي مع تحولات الساحة المصرية، والمشاركة الجادة في دعم التحول الديمقراطي والبناء المؤسسي الجديد في مصر، وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار ليس في مصر فقط، ولكن في المنطقة العربية، وحوض المتوسط، لما لمصر من تأثير قوي على هذه الدوائر، خلال هذه المرحلة من عمر الثورة المصرية، **ومن ذلك:**

1ـ يقول بروس ريدل (المسئول السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية، والمستشار السابق لثلاثة رؤساء أمريكيين حول الشرق الأوسط): "إن تونس كانت

(1) فهمي هويدي، في التأجيل مصلحة أمريكية، صحيفة الشروق المصرية، الموقع الالكتروني، بتاريخ 16 مارس 2011.

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله، مخاوف إسرائيلية وأمريكية من التحولات الديمقراطية في مصر والعالم العربي، صحيفة القاهرة، عدد 15/ 3/ 2011.

بالنسبة لواشنطن "صدمة"، ولكن مصر، هي بكل المقاييس "تسونامي"، ومنذ اليوم، يتعين علي المستبدين في العالم العربي، الانتباه، والقلق علي مستقبلهم". ويضيف: "إن المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة إنها لا تملك الكثير لتقديمه في هذا الصدد، فالمارد خرج من القمقم، ولابد من التصرف بذكاء لمواكبة التاريخ، وعدم الرجوع إلي الوراء".

2ـ أكد روبرت كاجان (مؤسسة بروكينجز) أن المظاهرات المصرية من أجل الحرية ستغير من الخط الذي ظلت تسير عليه الإدارات الأمريكية، وتجبر الموقف الأمريكي علي تغيير سياساته المتوارثة، فيما وصف بأنه إعادة اكتشاف أمريكا لأسس ومبادئ علاقاتها مع العالم الخارجي، ومع العالم العربي، بصفة خاصة" (1).

3ـ قال نيكولاس كريستوف: "يجب أن تكف الولايات المتحدة عن تأسيس سياستها الخارجية علي فكرة معاداة "الأصولية الإسلامية" كفزاعة دائمة. فالدافع الحقيقي خلف الثورة المصرية، ومحركها الأساسي هو عدد من الجمعيات والحركات المدنية مثل حركة 6 ابريل، وهي في معظمها من الشباب الذين يتقنون استخدام التكنولوجيا الحديثة لمصلحتهم. إن هاجس الأصولية الإسلامية الذي يسيطر علي الأمريكيين يجعلهم يقترفون الأخطاء. وفي مصر تحديدا، أدي هاجس التأسلم إلي نوع من العجز، ووضع أمريكا خلال الأحداث في الجانب الخطأ.

ويؤكد كريستوف أن من الأخطاء التي ترتبت علي هذا الهاجس أن الولايات المتحدة وإسرائيل نظرا إلي العالم العربي علي أنه مجرد حقل للنفط وأن الديمقراطية تناسب فقط الأمريكيين والإسرائيليين، ولا تناسب الشعوب العربية، وأنه في حالة وجود مؤشرات ديمقراطية حقيقية في أي دولة عربية، فإنها ستنتج متطرفين. ولكن في ضوء نتائج الثورة الديمقراطية في تونس ومصر، فإن الخاسر الأكبر هنا هو تنظيم القاعدة، وأصحاب الاتجاهات التي تؤيد العنف والتطرف.

4ـ قال "روجر كوهين": "لقد جربنا غزو أراضي المسلمين، وجربنا فرض نظم للحكم جديدة عليها، وجربنا الحرب علي الإرهاب، وجربنا إنفاق المليارات من الدولارات، ولكن لم نجرب التعامل مع ما السلبيات داخل العالم العربي بتقديم العون لحركة تغيير محلية تشق طريقها من القاع إلي القمة من أجل تحويل دولة بوليسية تحصل علي دعم من الولايات المتحدة، إلي دولة ديمقراطية مستقرة، ويضيف: "إن

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق.

المصريين يتيحون اليوم فرصة نادرة أمام الولايات المتحدة، ويظهرون اليوم كلاعب مهم في التاريخ، فهناك الآن إنجاز مدني مصري ظهر أمام العالم بامتياز، وحرفية عالية للجيش المصري، وهو أهم ما تحتاج إليه مصر لبناء دولة ديمقراطية متقدمة، ومصر الآن ليس فيها رئيس، ولا نائب، ولا دستور، ولا برلمان، ولا وجود ملحوظ للشرطة في الشارع، ولكن يوجد في الشارع المصري مواطن مصري لديه شعور جديد بالوطنية [1].

5ـ دعا "روبرت كاجان" و"ميشيل دان" الولايات المتحدة إلىٰ اتخاذ خطوات ملموسة علىٰ الأرض لدعم الثورات الشعبية في الشرق الأوسط، وحذرا من أن ثمة مخاطر من أن تفقد الولايات المتحدة بوصلة الرؤية بشأن ما يجب أن يكون علىٰ رأس أولوياتها في الشرق الأوسط، وأبرزها ذلك المتمثل في ضرورة مساعدة ودعم الشعب المصري لإتمام مهمة التحول إلىٰ الديمقراطية وإتاحة فرصة جديدة أمامه نحو الازدهار.

ويريا أن لمصر أهمية كبرىٰ في المنطقة، وأنها تمثل قلب العالم العربي، وأنه إذا ما تمكنت مصر من التحول إلىٰ دولة ديمقراطية، فإنها ستقود العالم العربي إلىٰ حقبة جديدة بشكل شامل، وأما إذا عادت إلىٰ أحضان دكتاتورية جديدة بشكل أو بآخر، فإنه يصعب القول إن أي تطور من أي نوع سيطرأ علىٰ بقية دول المنطقة، فالانتعاش العربي إما أن يحيا أو أن يموت في مصر وانطلاقا منها. وأنه يمكن دعم مصر عن طريق الإعفاء من الديون وعبر التجارة الحرة وإعادة التفكير بحزمة المساعدات الأميركية، وطريق الاستثمارات الخاصة ودخول الشركات الأميركية والغربية إلىٰ البلاد[2].

6ـ طالب المفكر الإستراتيجي "أنتوني كوردسمان" بتقديم دعم غربي أكثر ديمومة لتعزيز الحكم سواء فىٰ النظم القائمة أو الجديدة. وأنه علىٰ الغرب أن يعد برامج لمساعدة الدول علىٰ تطوير اقتصاداتها بطرق تلبىٰ التوقعات والاحتياجات الشعبية، وليس مجرد تحقيق نمو الاقتصاد الشامل أو تخطيط المعونات. كما ينبغىٰ تجاوز التركيز الضيق علىٰ الحكومة المركزية. فالتركيز علىٰ الحكومة المركزية وسياستها لن يجدىٰ فىٰ خلق حكومات فعالة محليا وإقليميا؛ ولا فىٰ بناء

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق.

(2) واشنطن بوست، 7/ 3/ 2011، نقلا عن موقع الجزيرة نت.

ثقة شعبية في الحكومة.

وأضاف: "إذا كانت الولايات المتحدة ستقود هذه الجهود، فعليها أن تغير بشكل أساسي الأسلوب الذي ينتهجه الجيش وقوات مكافحة الإرهاب، ووزارة الخارجية، والمعونة الأمريكية، بالإضافة إلى الكونجرس، في تحليل السياسات والحروب وجهود المعونات وتنفيذها. وأن يتم التركيز أكثر من السابق على خطاب الديمقراطية والانتخابات، وتشريعات حقوق الإنسان، وخلق دساتير جديدة، وانتهاج أساليب رسمية من أعلى إلى أسفل لفرض سيادة القانون(1).

7- في شهادته أمام مجلس النواب الأمريكي، دعا "جيه. سكوت كاربنتر" الولايات المتحدة إلى **مراعاة عدد من الاعتبارات الأساسية في مقدمتها**:

* أن تُقنع السعودية بأن التركيز يجب أن يكون على إدارة التغيير وليس على محاولة إيقافه أو التراجع عنه. ويمكن تقبل الملكيات الدستورية في الأردن والبحرين وأماكن أخرى.

* أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة مصر على دعم تحولاتها الديمقراطية حيث إن فترتها الانتقالية الناجحة نسبياً ضرورية لخلق أسس قوية لعلاقة جديدة مع المنطقة. وسيتطلب القيام بذلك ابتكار وموارد وشجاعة كبيرة لتحمل مزايا ومساوئ السياسات الداخلية في مصر على مدار العامين القادمين أو نحو ذلك.

* أن تخلق الولايات المتحدة توازناً حكيماً بين إدراك المخاطر التي تشكلها جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها على المصالح الأمريكية من جهة، وتزويد الجماعة بدعم سياسي قد تحفز المصوتين غير المبالين برسالة الإخوان على دعم الحركة من جهة أخرى. كما يجب على الإدارة الأمريكية أن تتعاون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر بشأن عناصر التحول السياسي التي من شأنها أن تقوي الاحتمالات السياسية للجماعة".

* أن ترسل الإدارة الأمريكية رسالة واضحة إلى النخبة السياسية وجمهور الناخبين في مصر مفادها أنها ندعم التحولات التي تثمر عن قيام حكومات تظهر من خلال أفعالها عن التزامها بالحريات العامة مثل حرية التعبير والاجتماع والفكر والدين

(1) أنتوني كوردسمان، انتبهوا لما تريدونه في العالم العربي، الشروق المصرية، 5 فبراير 2011. الرابط:
http://www.shorouknews.com/Columns/Columnist.aspx?blogid=1342

والصحافة الحرة؛ وتشجع الحرية والممارسات الدينية وتطبق التسامح الديني على كافة الأقليات؛ وتدعم حقوق الشعب في التواصل بحرية، بما في ذلك عبر الإنترنت، بدون تدخل؛ وتكافح الإرهاب في كافة صوره وأشكاله، بما في ذلك تلك القائمة على الدين.

* أن تعمل الإدارة الأمريكية على خلق حوافز لتشجيع المصريين على اختيار نوع القيادة التي يمكنها أن تبني معها علاقات جديدة ودائمة. وقد تشمل تلك الحوافز فتح مفاوضات لاتفاقية تجارة حرة، وتوسيع برنامج "المناطق الصناعية المؤهلة". ومنح قرض مبكر مضمون بالأصول المصادرة للنظام القديم قد يكون حافزاً مشجعاً.

* أن توسع الولايات المتحدة من دعمها المالي للمنظمات غير الحكومية التي تدعم الديمقراطية، من خلال "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" أو "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية". وأن تسعى للمساعدة في دعم الديمقراطية من خلال أدوات إعلامية جديدة تستطيع، كتأمين العملية الانتخابية أو المساعدة في تصوير وتذكر إرث الثورات.

* التأكيد على أن الثورات العربية تشكل تحدياً لا يحتمل بالنسبة لنظام إيران، لكن تسريع تأثيره يتطلب استراتيجية شاملة. إلا أن صياغة مثل هذه الاستراتيجية والسعي لتحقيقها بجدية وطموح لن يحقق الكثير لتهدئة المملكة العربية السعودية التي يعد كابوسها الأكبر وجود إيران ديمقراطية تصبح حليفاً قوياً للولايات المتحدة[1].

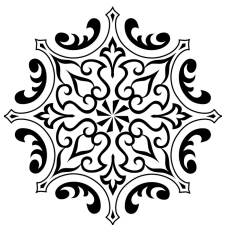

(1) شهادة "جيه. سكوت كاربنتر"، مدير "مشروع فكرة: هزيمة التطرف من خلال قوة الأفكار" معهد واشنطن، أمام اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا" التابعة للجنة الشؤون الخارجية، بمجلس النواب الأمريكي حول التحولات السياسية في الشرق الأوسط، 13/ 4/ 2011. أنظر: جيه. سكوت كاربنتر، الرمال المتحركة: التحولات السياسية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الرابط:

http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC14.php?CID=429&portal=ar